السياسة البريطانية تجاه الأردن
فى عهد الملك "طلال بن عبد الله"
"١٩٥١-١٩٥٢م"

د. محمد السعودى إبراهيم

المقدمـــة:

دخلت العلاقات الأردنية البريطانية مرحلة جديدة بعد اغتيال الملك "عبد الله" فى ٢٠ يوليو ١٩٥١م، وما أعقب ذلك من عدم استقرار سياسى فى الأردن، بسبب الخلاف الذى نجم عن مسألة العرش الأردنى؛ وتوقعت بريطانيا أن يتأثر نفوذها فى الأردن سلبًا بفقدان الملك "عبد الله"؛ نظرًا لما استجد من عوامل قد تخفق بسببها فى الحفاظ على الأردن كدولة مستقلة وصديقة لها، وتمثلت هذه العوامل غير المواتية فى حقيقة أن الأردن بعد وفاة الملك "عبد الله" أصبحت تعانى من الآتى :

ليس لديها قائد بارز ومتفق عليه، بالإضافة لكونها ممزقة بواسطة الخلافات الداخلية، ويتمثل ثلث تعدادها السكانى فى اللاجئين المعدمين، كما أنها ليست قادرة على الاستمرار اقتصاديًا، ومن المرجح أن تخضع أمام وابل المؤامرات المستمر والقادم من كل من العراق، ومصر، والسعودية، وسورية، أيضًا لديها إسرائيل العدوانية على حدودها فى تربص دائم للانقضاض عليها واستغلال أى صعوبات قد تواجهها.

لذا تأكد لبريطانيا أن من الحكمة صياغة سياسة جديدة تجاه الأردن مع الأخذ بهذه العوامل فى عين الاعتبار، إلى جانب الاحتمالية الأكبر قوة بأنه آجلاً إن لم يكن عاجلا سوف تقع الأزمة فى النهاية على عاتقها .

ومن ثم حسمت بريطانيا الأمر لصالح الملك "طلال" وساعدته فى توليته للحكم فى ٦ سبتمبر ١٩٥١م، وذلك فى إطار عزمها على المحافظة على الكيان الأردنى، ولكن الحالة المرضية للملك "طلال" حالت دون استمراره فى الحكم، فأصدر مجلس الأمة الأردنى قراره فى ١١ أغسطس ١٩٥٢م، بعدم أهلية الملك "طلال" والمناداة بالأمير "حسين بن طلال" ملكًا على البلاد، وتم تشكيل مجلس وصاية لينوب عن الملك "حسين" لحين بلوغه السن القانونى لتولى سلطته الدستورية .

وفى هذه الفترة البسيطة التى قاربت من العام الواحد وهى الفترة التى قضاها الملك "طلال" فى الحكم أضحت الأردن نهبًا لصراعات عديدة بعضها محلى انصب على مسألة من يرث العرش الذى شغر، والبعض الآخر خارجى تركز حول مسألة لمن تؤول التركة الجديدة، والبحث فى إمكانية ضم هذا البلد الفقير أو أجزاء منه من قبل بعض الأقطار المجاورة له .

الأمر الذى تطلب ضرورة التطرق إلى موقف بريطانيا من مسألة الخلاف حول العرش

الأردنى، وأيضًا موقفها من محاولات العـراق للاندماج مع الأردن باعتبارها الدولة العظمـى المؤثرة بالدرجة الأولى فى السياسة الأردنية فى هذه الفترة .

ونظرًا للدور المحـورى الـذى صـنعته الولايات المتحدة لنفسها فى المنطقة وخصوصًـا بعد الحرب العالمية الثانية، فكان من المناسـب التطرق لموقفها من اتجاهات السياسة البريطانية تجاه الأردن .

وقد اعتمد هذا البحث على وثائق الخارجية المصرية والوثائق البريطانية "F.O" Foreign Office، إضافة إلى الوثائق الأمريكية F.R.U.S Foreign Relations of The United States ، وعدد من المصادر والمراجع، وقد جاء هذا البحث فى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، تناول المحور الأول موقف بريطانيا من مسألة العرش الأردنى، أما موقف بريطانيا من مساعى العراق للاتحاد مع الأردن فقد تناوله المحور الثانى، أما المحور الثالث فقد خصص للحديث عن التعاون والتنسيق الأمريكى البريطانى فى تنفيذ السياسة البريطانية فى الأردن .

بريطانيا ومسألة العرش الأردنى

فى العشرين من يوليو ١٩٥١م، اغتيـل "عبد الله بن الحسين" ملـك المملكـة الأردنيـة الهاشمية فى ساحة المسجد الأقصى، وضـاعف من حدة الموقف وحرجه أن الأمير "طـلال" – نجل الملك عبد الله وولـى العهـد– كـان فـى سويسرا قيد العلاج، ولم يُبت فى شـأن حالتـه الصحية بعد [١].

وفى اليوم نفسه الذى اغتيل فيه الملك "عبد الله" قرر مجلس الوزراء الأردنى تعيين الأميـر "نايف" –الإبن الثانى للملك عبد الله والأخ غيـر الشقيق للأمير طلال– وصيًا على العرش، غير أن خلافًا كان قد نشأ حول طريقـة التنصـيب، أتكون بالمناداة بولى العهد الأمير "طلال" ملكًا ثم يكون تنصيب الوصى، أم تكون بغيـر المنـاداة بالملك الجديد، وقد قرر المجلس تنصيب الأمير "نايف" وصيًا دون إعلان ملكية الأمير "طـلال" إلى أن يُبت فى حالته الصحية، ومعرفـة مـدى قدرته على مباشرة مهامه الرسمية من عدمه [٢].

وكانت بوادر المرض قد ظهـرت علـي الأمير "طـلال" خـلال شـهر مـايو ١٩٥١م، واضطر بسبب ذلك للسفر إلى لبنـان للعـلاج، واتخذ مجلس الوزراء الأردنى فى ذلك الظرف قرارًا بتنصيب الأمير "نايف" نائبًا عن والده أثناء غيابه، ثم لم يلبث الأمير "طلال" أن غادر لبنان إلى سويسرا ليعالج فى مصحة "لـى رفيـه دى برانجنس"، وكان سفره قبل مقتل والده بعشـرة أيام [٣] .

---

1 – F.O. [371/98866], No. 438, Telegram from Baghdad to Foreign Office, 6 June 1952 .

٢– حسن عيد ريان: دور إمارة شرق الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩–١٩٥١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٥٨٢ .

٣– منيب الماضى، سليمان موسى: تاريخ الأردن فى القرن العشرين ١٩٠٠–١٩٥٩م، ط ١، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٥٩م، ص ٥٥٥ .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تعرض فيها "طلال" للمرض والسفر للعلاج خارج الأردن، فقد تغيب عن الأردن أكثر من مرة لنفس السبب، وكان "طلال" قد أصيب بمرض "الفصام *" Schizophrenia أثناء فترة المراهقة، وهذا المرض قاد به إلى نوع من الجنون والاختلال العقلى، فقد كان المرض يداهمه على حين غرة وبدون سابق إنذار، بحيث تتغير فجأة هيأته وحالته النفسية، وتتجمد أطرافه وتجحظ عيناه، وعندئذ يتحول إلى إنسان مريض مختل العقل [٤].

وكان الأمير "طلال" وهو المرشح الطبيعى لولاية العهد على علاقة سيئة بوالده وبالإنجليز[٥]، وترجع سوء العلاقات معه منذ أن أصدرت بريطانيا قرارًا بنفى جده الشريف "حسين" إلى قبرص، والذى اصطحب معه حفيده "طلال" إلى هناك، ولم يرجع "طلال" إلى الأردن إلا بعد موت جده، ولكنه عاد ناقمًا على والده الملك "عبد الله" وعلى السيطرة البريطانية على بلاده[٦].

وبعد الانتهاء من مراسم دفن الملك "عبد الله"، وبتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٥١م قدم "سمير الرفاعى" -رئيس الوزراء الأردنى- استقالة حكومته للأمير "نايف" عملاً بالتقاليد الدستورية، وقد عُهد إلى "توفيق أبو الهدى" بتأليف وزارة جديدة، وفرغ منها فى نفس اليوم [٧].

ووجدت حكومة "توفيق أبو الهدى" نفسها أمام مجموعة من المشاكل والتى تحتاج إلى حل سريع وناجز، وتلخصت هذه المشاكل فى تغيب "طلال" ولى العهد الشرعى خارج البلاد، وتوقع حدوث اضطرابات داخلية بسبب حادث الاغتيال، والخوف من قيام العراق بعمل ما فى الأردن يخدم أهدافه الوحدوية .

وقد نشط العراقيون للحيلولة دون تولى الأمير "طلال" العرش؛ لميلهم إلى الأمير "نايف" المتحمس لفكرة اتحاد الأردن مع العراق [٨].

وتبلور على مستوى القيادة السياسية فى الأردن اتجاهان، أحدهما أيد الأمير "نايف"،

---

* اضطراب نفسى يتسم بسلوك اجتماعى غير طبيعى وفشل فى تمييز الواقع، وانخفاض المشاركة الاجتماعية والتعبير العاطفى، ومن أعراضه اضطراب الفكر والضلالات والهلوسة السمعية . **أنظر** / حقائق عن الفصام : منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٥م، ص ٣٢ .

٤- حسن عيد ريان: دور إمارة شرق الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩-١٩٥١م، سبق ذكره، ص ص ٦٢٣، ٦٤٥ .

5 - F.O. [371/98902], Article from the New York Herald Tribune, 9 June 1952, "Jordan Queen, Crown Prince hide from King in Switzerland" .

٦- عباس مراد: الدور السياسى للجيش الأردنى ١٩٢١/١٩٧٣م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣م، ص ٦٧ ؛ ممدوح رضا، مذكرات الملك طلال، شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١٣٧ .

٧- منيب الماضى، سليمان موسى: تاريخ الأردن فى القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، سبق ذكره، ص ٥٥٩ .

8 - F.O. [371/91789], Sir A. Kirkbride (Amman) to Mr G.Furlonge (Foreign Office), 25 July 1951.

ومثلته العناصر الموالية للنهج العراقى، والآخر ناصر ولى العهد الشرعى الأمير "طلال" لاعتقاد أصحاب هذا الاتجاه بأن "طلال" سوف يُغاير نهج والده السياسى [٩] .

ومن هنا كان اتجاه " أبو الهدى" إلى "كير كبرايد" Kirkbride السفير البريطانى فى عمان، –باعتباره الموجه الأول للسياسة الأردنية فى عهد الملك "عبد الله"– أمرًا لا مفر منه .

وبهدف حسم مسألة العرش التقى "توفيق أبو الهدى" مع "كير كبرايد" فى ٢٦ يوليو ١٩٥١م، وتباحثا فى مسألة وراثة العرش الأردنى، وكان من رأى "كير كبرايد" أن الظروف التى تمر بها الأردن ليست مناسبة لتعديل ولاية العهد، وإن اعتبر الأمير "نايف" هو الوريث الأفضل لوالده؛ ولتجنب أية مخالفة دستورية اتفق "أبو الهدى وكير كبرايد" على دعوة "طلال" من سويسرا لتولى الحكم، مع إدراكهما الكامل بأنه من الممكن ألا تطول مدة حكمه [١٠].

وقد جاء هذا الاتفاق بين "أبو الهدى وكير كبرايد"؛ وذلك لكى تتجنب بريطانيا أية اتهامات بأنها تدخلت فى مسألة العرش الأردنى، وعالجتها وفقًا لمصالحها فى المنطقة [١١].

يضاف إلى ذلك التدخلات والضغوط الداخلية والخارجية بشأن موضوع العرش، فكانت هناك مساعى الأميرة "زين" –زوجة الأمير طلال– لحفظ حق ابنها الأمير "حسين" فى العرش، وهو الأمر الذى لن يتم إلا إذا تولى الأمير "طلال" العرش، وكان تخوفها فى ذلك الوقت واضحًا حيث سرت فى الأردن بعض الاجتهادات القانونية التى رأت أنه فى حالة تعذر المناداة بالأمير "طلال" ملكًا على البلاد، فإن الحق الشرعى فى الحكم ينتقل إلى أخيه الأمير "نايف" [١٢] .

وكانت هناك أيضًا مساعى الملك "عبد العزيز بن سعود" التى تصب فى هذا الاتجاه، إذ أكد الملك "عبد العزيز" للحكومة البريطانية أن الملك "عبد الله" كان قد أوصاه بأبنائه، وبالحفاظ على حقوقهم، ويقصد بذلك الخوف من استيلاء هاشمى العراق على العرش الأردنى من خلال الأمير "نايف"، ولتحقيق ذلك حاول الملك "عبد العزيز" مقايضة بريطانيا بإجراء اتفاق متساهل معها بشأن واحة "البريمى" مقابل تسويتها لمسألة العرش الأردنى [١٣].

---

[9] – Benjamin Shwadran: The Kingdom of Jordan 'To be or not to be', Middle Eastern Affairs, Vol. VIII, No. 6, June- July, 1957, P. 211 .

عبد المجيد الشناق: التاريخ السياسى للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٦م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦م ، ص ١٧١ .

[10] – F.O. [371/91789], Sir A. Kirkbride (Amman) to Mr G.Furlonge (Foreign Office), 27 July 1951.

[11] – Ibid .

١٢– هزاع المجالى: قراءة فى سيرته وتجربته، وقائع الندوة التى نظمها المركز الأردنى للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة الأردنية مع المذكرات، المركز الأردنى للدراسات والمعلومات، عمان، ١٩٩٦م، ص ٢٩٧ .

١٣– سهيلا سليمان الشلبى: العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١– ١٩٦٧م، مركز دراسات الوحدة العربية،

يتضح من ذلك أن سعى كل من بريطانيا "وتوفيق أبو الهدى" من أجل المناداة بـ "طلال" ملكًا على الأردن، لم يكن حبًا فيه بقدر ما كان وسيلة لتحقيق هدف معين، دون مراعاة لحالته الصحية، وتمثل هذا الهدف فى الحفاظ على العرش الأردنى، والحيلولة دون وصول الأمير "نايف" إليه، بحيث يصبح هذا العرش من حق الأمير "حسين بن طلال"؛ ذلك أن بريطانيا قد رأت أن الأمير "حسين" هو أكثر قبولاً من عمه الأمير "نايف" لتولى الحكم [١٤].

وتمشيًا مع السياسة البريطانية جاء ذلك التقرير الطبى الذى مُنح على عجل من قبل الأطباء المشرفين على علاج الأمير "طلال" في سويسرا، والذى نص على شفاء الأمير من مرضه، وأنه يتمتع بالصحة الجيدة، الأمر الذى يمكنه من أن يلى عرش والده [١٥].

وفى ٦ سبتمبر ١٩٥١م، صدق مجلس الأمة الأردنى على قرار مجلس الوزراء بالمناداة بالأمير "طلال" ملكًا على المملكة الأردنية الهاشمية، وفى اليوم نفسه أدى الملك "طلال" اليمين الدستورية أمام المجلس، وبتاريخ ٩ سبتمبر أصدر الملك "طلال" قرارًا ملكيًا بالمناداة بالأمير "حسين" وليًا للعهد، طبقًا لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من الدستور الأردنى والتى تنص على أن يكون الوارث للعرش أكبر الأبناء سنًا [١٦].

وقد أدى قرار تنصيب الأمير "حسين" وليًا للعهد إلى توضيح الموقف وتجنب مسألة الخلافة الملكية لأى صعوبات أو شكوك فى حالة موت أو انعدام أهلية "طلال" .

وتشير بعض المصادر إلى أن بريطانيا كانت قد أرسلت بعثة تابعة لها إلى "طلال" فى سويسرا -حيث كان يعالج فى إحدى مصحاتها- وأمضت معه أسبوعًا كاملاً قبل توليه السلطة، انتهت فى خلاله من تلقينه جميع تعليماتها، ثم نودى به ملكًا على الأردن [١٧].

ومنذ اليوم الأول لمباشرة الملك "طلال" مهام منصبه بدأت تصله من لندن التعليمات والتوجيهات، إلا أنه بدا أن "طلال" كان أذكى وكان يساير بريطانيا فى اتجاهاتها إلى أن تساعده فى الوصول إلى حقه الدستورى وهو توليه السلطة فى الأردن، إلى أن تحول بعد فترة قصيرة من توليه الحكم إلى رجل عديم الفائدة لبريطانيا، الأمر الذى جعلها تبحث عن حل سريع للتخلص منه، أو على الأقل تتواطىء مع مناوئين له فى التخلص منه .

بيروت، ٢٠٠٦م، ص ٣٤٢؛ ممدوح عارف الروسان: العراق وقضايا الشرق العربى القومية ١٩٤١- ١٩٥٨م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٤٠ .

[١٤]- جيمس موريس: الملوك الهاشميون، ترجمة يوسف المقدادى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٩م، ص ١٧٣.

[١٥]- المرجع السابق: ص ١٧٤ .

[١٦]- منيب الماضى، سليمان موسى: تاريخ الأردن فى القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، سبق ذكره، ص ٥٦١ .

[١٧]- ممدوح رضا: مذكرات الملك طلال، شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية، سبق ذكره، ص ٢٠ .

لقد دام حكم الملك "طلال" عامًا واحدًا، اتخذ أثناءه مبادرتين هامتين، هما التحالف مع المملكة العربية السعودية، وسن دستور تقدمى [١٨]، ففى عهد الملك "عبد الله" كانت الأسرتان الهاشميتان فى الأردن والعراق على عداء مع الأسرة السعودية، وعندما تولى الملك "طلال" العرش خرج على هذه القاعدة وتمرد على التضامن بين الأسرتين وزار الرياض بعد اعتلائه العرش، وبهذه الزيارة دشنت الأردن سياسة التأرجح بين العراق ومن ورائها بريطانيا وبين الكتلة السعودية المصرية، وقد تعزز هذا التقارب مع السعودية ومصر بتوقيع الأردن على اتفاقية الضمان الجماعى العربى فى ٢٤ مارس ١٩٥٢م [١٩] .

أما المبادرة الثانية التى أقدم عليها "طلال" فهى سن دستور تقدمى نص على مسئولية الوزراء أمام مجلس النواب الأردنى [٢٠]، كما جاءت سياسة "طلال" متماشية ومطالب الحركة الوطنية الأردنية التى اتخذت مجلس النواب منبرًا لها، وتبنت مطالب مهمة منها تعريب الجيش، وإلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية لعام ١٩٤٨م، وطرد غلوب ورفاقه البريطانيين من الأردن [٢١].

وكان لموقف "طلال" من الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية* أثرها فى تدهور العلاقات بينه وبين بريطانيا، فقد حدث خلاف بين "طلال" وبين قائد الجيش "غلوب" لفشله فى تنفيذ أوامره باتخاذ الإجراءات اللازمة للانتقام من اليهود وصد اعتدائهم [٢٢].

وإمعانًا فى مناوئة بريطانيا، بدأ الملك "طلال" سياسة تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد توقيعه اتفاقية النقطة الرابعة معها، ويبدو أن "طلال" وجد فى سياسة التقارب هذه مع الولايات المتحدة وسيلة للتخلص من هيمنة بريطانيا على بلاده وخصوصًا المالية

١٨- أحمود حرب بشير: الحياة النيابية فى المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٢٩-١٩٦٧م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٦م، ص ١١٠ .

١٩- سهيلا سليمان الشلبى: العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١- ١٩٦٧م، سبق ذكره، ص ٣٥٠ .

20 – Anne Sinai and Allen Pollack: The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank, New York, 1977, P. 28 .

٢١- سيد صابر على: تطور الحركة الوطنية فى الأردن ١٩٤٨-١٩٥٧م، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب جامعة المنيا، ١٩٩٠م، ص ١٠٤؛ سهيلا سليمان الشلبى: العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١- ١٩٦٧م، سبق ذكره، ص ٣٥١.

* استغلت إسرائيل الأوضاع المضطربه التى شهدتها الأردن فى أعقاب اغتيال الملك "عبد الله" ومرض الملك "طلال" وضاعفت من اعتداءاتها على الحدود الأردنية، ففى سبتمبر ١٩٥١م هاجمت قوات إسرائيلية قرية غور الصافى، وفى يناير ١٩٥٢م هاجمت أيضًا إسرائيل قرية بيت جالا، وهاجمت قرية قفين ونزلة عيسى فى مارس ١٩٥٢م . **انظر/** فاروق نواف : تاريخ الجيش العربى الأردنى ١٩٢١-١٩٦٧م، الناشر المؤلف، عمان، ١٩٨٩م، ص ٣٧٠ .

22 – F.O. [371/98866], No. 438, Telegram from Baghdad to Foreign Office, 10 June 1952 .

منها، إذ نصت اتفاقية النقطة الرابعة على إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية فى الأردن، الأمر الذى حدا بـ "طلال" إلى رفض قرض بريطانى بقيمة مليون دولار كانت قد طلبته حكومته من بريطانيا [٢٣].

وكانت الحكومة الأردنية قد عقدت اتفاقاً مع شركة "التابلاين" الأمريكية، ونص هذا الاتفاق على أن تدفع تلك الشركة للحكومة الأردنية مبلغ ٦٠٠ ألف دولار فى السنة، كما نصت المادة الثانية من هذا الاتفاق على أن تقدم "التابلاين" للبيع من الحكومة الأردنية قسمًا نسبيًا من حاجات الأردن الداخلية من النفط الخام كل سنة[٢٤].

وأصبح "طلال" من وجهة نظر شعبه يمثل معنى المقاومة ضد الإنجليز، وقد ضاعف من شعبيته شعور الناس بأنه كان مغموط الحق فى معاملته كأمير وولى للعهد، وجاء اعتقاد الناس بأنه لم يكن مريضًا وأن قصة مرضه لم تكن سوى مسرحية مفتعلة من وضع الإنجليز عاملاً قويًا فى ازدياد تلك الشعبية معززًا لها أيما تعزيز، ولم يكن بمقدور أحد مهما أوتى من قوة الحجة أن يغير من تفكير الناس أو اتجاههم هذا[٢٥] .

وبدأ "طلال" سياسته الداخلية مؤكدًا على استقلال قراراته عن التبعية للسفارة البريطانية بعمان، وكان فى نواياه الاستغناء عن جميع البريطانيين الذين يعملون فى الجيش والوزارات والشركات، وأن يعهد بجميع شئون الحكم والإدارة إلى العناصر الوطنية المتحررة؛ تمهيدًا للمطالبة بإجلاء القوات البريطانية عن الأردن، ولكنه صُدم حين تأكد له أن عملاء بريطانيا منتشرون فى كل مكان بالأردن، واكتشف أن معظم السياسيين عملاء لبريطانيا، وأن معظم أسرار الدولة تبلغ أولاً بأول إلى المخابرات البريطانية، وباختصار تأكد من الحقيقة المفزعة وهى أن الأردن تُحكم من السفارة البريطانية[٢٦].

ومن الصحيح أن عودة "طلال" من مشفاه واعتلائه العرش كان لهما تأثير جيد على الاستقرار والتوازن فى الأردن، وأنه بعد ذلك بعدة شهور لم تظهر عليه أية علامات خارجية للاضطراب النفسى؛ إلا أنه بدا أن فترة العلاج التى قضاها فى سويسرا قد اقتضبت على نحو غير ملائم، فقد حدث أن تعرض الملك لنوبة أو نوبتين من الجنون اختلفتا فى حدتهما على مدى فترتين طويلتين نسبيًا.

وقد ظهرت أول علامات حقيقية للمشاكل

٢٣- دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣٣، محفظة ٣٦٦، ملف كود ٠٤٠٩٢٥- ٠٠٧٨، التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بعمان ١٩٤٧/١٩٥٢م، تقرير عن المساعى العراقية لتحقيق الاتحاد مع الأردن، بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥١م .

٢٤- منيب الماضى، سليمان موسى: تاريخ الأردن فى القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، سبق ذكره، ص ٥٦٨ .

٢٥- هزاع المجالى: قراءة فى سيرته وتجربته، سبق ذكره، ص ٣٠٢ .

٢٦- ممدوح رضا : مذكرات الملك طلال، شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية، سبق ذكره، ص ١٧٩ .

فى ١٩٥٢/٣/٢٧م، عندما استدعى الملك "طلال" فجأة إلى القصر كلٌ من "سمير الرفاعى، وجميل التوتنجى، ومحمد أمين الشنقيطى"، وكان الأول رئيس وزراء الأردن السابق، والآخرين أعضاء فى الحكومة الأردنية، وفى ذلك الاجتماع هاجم الملك "طلال" الثلاثة بشدة، واتهمهم بالتورط فى مؤامرة لقتله، وهددهم فى حال عدم قول الحقيقة أن يتخذ ضدهم إجراءات عنيفة، وتمكن "توفيق أبو الهدى" والذى استدعى على الفور بمكالمة تليفونية من القصر من تخليصهم، وحث الملك على الراحة، وفى اليوم التالى شعر الملك بالندم، وأصبح سلوكه طبيعى [٢٧].

وخلال الأسابيع التالية لهذه الحادثة أدت حالة الملك إلى تصاعد القلق والتوتر، فكان يبدو لعدة أيام طبيعيًا، حتى أن جميع من قابله لم يساوره الشك فى وجود شيء غير طبيعى، ومن ناحية أخرى أظهرت بوضوح سلسلة من الأحداث على فترات متناقصة المدة أن حالته كانت فى تدهور، ففى إحدى المرات طلب استبدال جميع العاملين فى القصر والذين كانوا يدينون له بالولاء، ولكن رئيس الوزراء تمكن من إثنائه عن ذلك، وانتشرت بعض الروايات عن إنه اعتدى على أولاده الصغار، كما بدأ فى التجول بدون إنذار وبمفرده، مما أدى إلى قلق وتوتر لحراسه وبذر أول بذور الشك فى حالته العقلية، وأخذ اهتمامه يقل رويدًا رويدًا بالشئون العامة التى لا تخص عداواته الشخصية؛ وازداد وسواس الاغتيال لديه باطراد وامتد إلى جميع أفعاله، وخلال نوباته المرضية كانت جميع صفاته الفطرية تتبدل إلى النقيض، فكان بطبيعته ودودًا ومتسامحًا [٢٨]، ولكن عندما كانت تأتيه نوبة الجنون كان يثور ضد كل شيء حتى ضد أولاده وزوجته التى عادة ما كان يتهمها بالخيانة، وبأنها تحولت إلى المسيحية، وكان يشير إلى رغبته فى الانفصال عنها والتنحى عن العرش، وأصبح من الواجب اتخاذ من الإجراءات ما يجبره على العلاج [٢٩] .

ومن الغريب أن رئيس الوزراء الأردنى لم يثق فى أحد فى هذه الفترة سوى السفير البريطانى بعمان ليقوم بدوره بإبلاغ الحكومة البريطانية بما يدور فى الأردن، وقد نصحه السفير بالكف عن تولى الأمور بمفرده، وأن يطلع مجلس الوزراء الأردنى على تلك الأمور؛ وتولى السفير أمر الترتيب لحضور طبيب يُدعى "إيفازيان" من بيروت إلى عمان لتقديم النصح؛ كما أيد السفير استدعاء الطبيب "بيوترويسكى" طبيب "طلال" فى سويسرا؛ للسيطرة على حالة الملك، ولكن "بيوترويسكى" صرح بأنه لا يمكنه

---

27 – F.O. [371/98900], Mr G. Furlonge to Mr A.Eden, "Summary of events leading up to the departure of King Talal from Jordan" 22 May 1952.

ممدوح رضا، مذكرات الملك طلال، شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية، سبق ذكره، ص ٢٤ .

28 – John Bagot Glubb: A Soldier with the Arabs, First American Edition, Harper and Brothers, New York, 1957, P 282 .

29 – F.O. [371/98900], Mr G. Furlonge to Mr A.Eden, "Summary of events leading up to the departure of King Talal from Jordan" 22 May 1952

الحضور قبل ١٨ مايو ١٩٥٢م [٣٠] .

وبالفعل وصل الطبيب "إيفازيان" إلى عمان، وعلى الرغم من أنه لم يتمكن من مقابلة "طلال" بسبب رفضه للعلاج، إلا إنه لم يتردد فيما يتعلق بالأدلة التى قدمها رئيس الوزراء، فأعلن عن خطورة الحالة، وأن الملك يُمثل خطرًا محتملاً، وفى ١٧ مايو تعرض الملك لانتكاثة شديدة ورفض الذهب إلى سويسرا للخضوع للعلاج، وتمكن رئيس الوزراء من استخدام نفوذه الشخصى عليه فى جعله يوافق كراهية على السفر للعلاج، وغادروا دون مشكلات فى ١٨ مايو ١٩٥٢م، وصاحب الملك فى الطائرة الطبيب "بيوترويسكى" الذى كان قد وصل إلى عمان ولكن لم يتمكن من مقابلة "طلال" بسبب رفضه للعلاج، وقبل مغادرته لعمان وقع هو والطبيب "أيفازيان" على تقرير يوصى بضرورة خضوع الملك للعلاج الطبى فى عيادة متخصصة [٣١].

وقبل مغادرة الملك عمان وقع على إرادة ملكية بتعيين (هيئة نيابة) وفقًا للمادة (٢٨) (ط) من الدستور، وتنص هذه المادة على نظر هذه الهيئة فى شئون الدولة إذا كان الملك غائبًا لمدة تزيد على أربعة أشهر، وتكونت هذه الهيئة من "توفيق أبو الهدى" -رئيس الوزراء- و "إبراهيم هاشم" -رئيس مجلس النواب- و "عبد الله الكليب الشريدة" -رئيس مجلس الأعيان- [٣٢].

وكانت النتيجة المباشرة لهذا التشكيل هى تجسيد سلطة "توفيق أبو الهدى" والذى كان بوصفه رئيس هيئة النيابة ورئيس الوزراء فى موقع يُمكنه من توجيه شئون الدولة كما يريد، ووجدت بريطانيا أن ذلك لا يُمثل تغييرًا كبيرًا عن الوضع الذى حصل عليه أثناء آخر عدة أشهر، -حيث انسحب "طلال" فعليًا من الحياة العامة-، ولكن ذلك أدى إلى زيادة تراكم الغضب الشعبى ضد سلطوية رئيس الوزراء والتى كانت واضحة على وجه الخصوص فى الضفة الغربية[٣٣].

ولهذا السبب اقترح السفير البريطانى عليه أن تشمل "هيئة النيابة" أحد الوجهاء من الضفة الغربية؛ لأن جميع الأعضاء من الضفة الشرقية؛ لذلك أُعيد تشكيل هذه الهيئة فى ٤ يونيو ١٩٥٢م، وقدم "توفيق أبو الهدى" استقالته منها، وعين مكانه "سليمان طوقان" -من الضفة الغربية- بعد أن استقال من منصبه كوزير للدفاع؛ وذلك للتخفيف من حدة النقد الموجه لـ "توفيق أبو الهدى" لسيطرته على "هيئة النيابة" من ناحية، ومن ناحية أخرى سيكون ذلك بمثابة تنازل لأبناء الضفة الغربية الساخطين على سلطتة كرئيس للوزراء ورئيس "هيئة النيابة" فى

30 – Ibid .

31 – Ibid .

32 – F.O. [371/98859], Mr G. Furlonge (Amman) to Mr A. Ross (Foreign Office), 29 May 1952, with enclosure: memorandum by Hazza Mejali, 19 May 1952 .

33 – F.O. [816/177], Minute by Sir T. Rapp, 24 May 1952, 'Conversation with Ahmed Bey Tukan at Jerusalem, 23 May 1952' .

آن واحد [٣٤].

ولم تكتف الحكومة بإعادة تشكيل (هيئة النيابة) بل نجدها استبدلت اسمها باسم آخر وهو المجلس الاستشارى، وقد تم تشكيل هذا المجلس الاستشارى استنادًا على الفقرة (ح) من المادة (٢٨) من الدستور الأردنى، والتى تنص على أنه "إذا أصبح الملك غير قادر على تولى سلطته بسبب مرضه فيمارس صلاحياته نائب أو هيئة نيابة ويعين النائب بإرادة ملكية وعندما يكون الملك غير قادر على إجراء هذا التعيين يقوم به مجلس الوزراء" [٣٥].

وبذلك بدا واضحًا أن فى إقدام الوزارة على تغيير هيئة النيابة المعينة من قبل "طلال" عزم قاطع على اعتبار "طلال" فاقد للقدرة على ممارسة مهام منصبه .

وعندما ذهب "طلال" إلى سويسرا كان من المأمول أن يدخل مستشفى للأمراض النفسية ليتلقى العلاج، إلا أنه استمر في رفضه للعلاج، وفى غضون ذلك أوضحت السلطات السويسرية أنه على الرغم من نصيحتهم بدخول الملك عيادة للعلاج، إلا أنه لا يمكنهم إرغامه على ذلك؛ ونظرًا لعدم رغبته في العلاج زاره "توفيق أبو الهدى" وأقنعه بأن أفضل ما يمكن فعله لتحقيق رفاهية الملك نفسه والحفاظ على مكانة العرش هو العودة لعمان [٣٦].

وبدا لبريطانيا أن الحكومة الأردنية قد عقدت العزم على إبقاء "طلال" ملكًا شرفيًا للأردن إلى أن يبلغ الأمير "حسين" سن الرشد، وحينئذ يمكن الترتيب لتنازل "طلال" عن العرش[٣٧] .

وبينما كانت الشكوك والاضطرابات فى الآراء تسود عمان، وصل "طلال" إلى الأردن فى ١٩٥٢/٧/٣م، وقد اعتبر نفسه ملكًا فى أجازة، واستمر المجلس الاستشارى فى ممارسة أعماله [٣٨].

ولم تتوقع الدوائر الرسمية فى الأردن أن يكون لمرض "طلال" تأثير خطير على الاستقرار السياسى للمملكة، ولم تكن بريطانيا على هذا القدر من التفاؤل، وكانت المسألة بالنسبة لها هى هل الملك المريض يمكن الاعتماد عليه فى تعديل سلوكياته فى الأردن لتتفق مع نواياه التى عبر عنها قبل توليه السلطة أم لا ؟ [٣٩] .

فإذا لم يكن ذلك ممكنًا فإن وجود ملك ذو

---

[34] – F.O. [371/98866], Mr G. Furlonge (Amman) to Sir J. Bowker (Foreign Office), 5 June, 1952.

[٣٥]– حسن عيد ريان: دور إمارة شرق الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩–١٩٥١م، سبق ذكره، ص ٦٨٠ .

[36] – F.O. [371/98903], Article from The Times, 3 July 1952, 'King Talal back in Amman' .

[37] – F.O. [371/98867], Report by J.C. Wardrop, 28 June 1952, "Relations between Jordan and Iraq, Iraq response to crisis in Jordan" .

[٣٨]– محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩م، ص ٤٩٢؛ حسن عيد ريان: دور إمارة شرق الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩–١٩٥١م، سبق ذكره، ص ٦٨٣ .

[39] – F.O. [371/98903], Article from The Times, 3 July 1952, (King Talal back in Amman) .

شعبية بجانب مجلس من السياسيين الذين يمارسون السلطات الملكية يمكن أن يؤدى إلى وضع سياسى حساس -وهو ما كانت تخشاه بريطانيا-، مع الأخذ فى الاعتبار أن طبيعة المرض الذى يعانى منه "طلال" جعلت الوزراء يبذلون جهدهم لإخفاء تدهور حالة الملك عن العامة، وأدت إلى مشكلة أخرى وهى أن الملك رفض إجراء أى فحص طبى له، ولذلك لم يتوفر لديهم تقارير حديثة تفيد بعجزه، ولهذا بدأ يُشاع أن المرض الذى يعانى منه الملك مجرد إفتراء ممن يحيكون المكائد السياسية ضده، ومن بينهم بريطانيا بطبيعة الحال [٤٠]، لذلك طلبت بريطانيا من الحكومة الأردنية دعوة أخصائى أعصاب لإجراء الفحوص الطبية على الملك "طلال" [٤١].

استمر رفض الملك "طلال" للعلاج، وفى ٢٧ يوليو ١٩٥٢م، أخبر "طلال" رئيس وزرائه بأن وضعه الصحى سيىء، وأنه ينتوى التنازل عن العرش، وأبدى رغبته فى الإقامة فى الحجاز، فأرسل "أبو الهدى" فى اليوم نفسه رسالة إلى الملك "عبد العزيز" يُخبره فيها بتفاصيل مرض الملك "طلال" ورغبته فى الاستقرار فى الحجاز، وقد أبدى الملك "عبد العزيز" تعاطفه مع الأردن، وقدم نصيحة لرئيس الوزراء تمثلت فى التأكد من ولاء الجيش، والعمل فى إطار التعاون الوثيق مع بريطانيا[٤٢].

وكدأبه أخبر رئيس الوزراء السفارة البريطانية بعمان بهذه التطورات، وقد لاحظ السفير أن رئيس الوزراء لم يُحبذ ذهاب "طلال" إلى الحجاز؛ لعدم توافر الرعاية الطبية الملائمة، وكان من رأيه أن يذهب إلى مصر أو لبنان[٤٣].

وبينما الأمور تسير فى مجراها فوجىء "كير كبرايد" باستدعائه من "توفيق أبو الهدى"؛ ليطلعه على آخر الأنباء بخصوص "طلال" الذى تغير بالكامل -على حد قول رئيس الوزراء-، فذكر أنه بعد حديثه مع "طلال" جرى الاتفاق بينهما على أن يُرسل له خطاب رسمى يوجز فيه ما جرى بينهما، وخاصة فيما يتعلق بتنازله عن العرش، ولكن "توفيق أبو الهدى" فوجىء بخطاب من "طلال" ممتلئًا باللوم الشديد، وفحواه أنه لا ينتوى التنازل عن العرش [٤٤].

وبعد ذلك علم "توفيق أبو الهدى" أن الملك "طلال" أرسل رسائل إلى ثلاثة أشخاص فحواها أن الحكومة الأردنية تزعم أنه مجنون فى حين أنه عاقلا، وأنه يريد المساعدة لإثارة القلاقل ضد الحكومة، وأرسل كذلك إلى أحد ضباط الفيلق العربى، وطلب منه استخدام الوحدة العسكرية التابعة له؛ للمساعدة فى إحداث تلك القلاقل، ولم يتلق الملك ردًا ممن أرسل إليهم، وأبلغوا رئيس

٤٠- على محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧م، دار النهار، بيروت ١٩٧١م، ص ١٩٨.

41 - F.O. [371/98903], Article from The Times, 3 July 1952, (King Talal back in Amman) .

42 - F.O. [371/98906], No. 365, Telegram from Amman to Foreign Office, 5 August 1952 .

43 - Ibid .

44 - F.O. [371/98906], No. 375, Telegram from Amman to Foreign Office, 6 August 1952 .

الوزراء عن أمر هذه الرسائل فى الحال [٤٥].

ويبدو أن ما ورد فى الخطاب الذى تلقاه رئيس الوزراء من الملك أغضبه بشده، وبدا رئيس الوزراء مقتنعًا بأن "طلال" لم يفقد عقله بقدر ما أصبح معوجًا ويشعر بالكراهية له وللملكة "زين" والأمير "حسين" ، ولا يرغب إلا فى تدميرهم، وفطن رئيس الوزراء إلى أن تلميح "طلال" بالتخلى عن العرش لم يكُن عن صدق، ولكن كان الهدف منه فقط الحصول على استحسانه، وبعد ذلك يمكن لـ "طلال" الالتفاف واتهامه بعزله [٤٦].

ولهذا بدا وكأن رئيس الوزراء تشبث بلهفة بمحاولات الملك "طلال" غير الموفقة بالاتصال بالمدنيين المحليين والفيلق العربى، باعتبارها سببًا مقنعًا لإقناع كل من لا يزال فى داخله شك بأن الملك – الذى أصبح عدوه اللدود ولكن ليس فى مقدوره خلعه– أصبح مصدر خطر، ورغم أنه كان يرى من قبل عدم تنازل "طلال" عن العرش أو خلعه، فإنه أصبح يرى أن بقائه ملكًا دون سلطات لم يَعُد فى الإمكان السماح به [٤٧].

وهذا ما دفع السفير البريطانى إلى حالة من الاندهاش والشك من موقف رئيس الوزراء، حيث ذكر أن موقف رئيس الوزراء يتناقض مع موقفه فى السابق، حيث أعطى الانطباع ليس بأنه صديق قديم للأسرة الهاشمية، ويتوق لفعل الأفضل للبلاد ولـ "طلال" المريض، ولكن بالارتياب الشديد فى "طلال" إلى حد العداء تقريبًا، وكان من الغريب لدى السفير أن رئيس الوزراء بدلاً من أن يدعى أنه وحده فقط الذى يمكنه التأثير فى "طلال" كما كان يدعى فى الماضى، فإنه أكد على عدم قدرته على ذلك، وأصر على أنه لن يستجيب لاستدعائه بعد اليوم، وأنه سيتعامل معه فقط عن طريق موظفى القصر، وأضاف السفير أنه من الصعوبة بمكان معرفة الحقيقة بالضبط، فلم يكن السفير قد رأى الملك "طلال" منفردًا حتى يحكم على الأمور بنفسه، ولم يكن لديه مصدر مستقل يؤكد ما أخبره به رئيس الوزراء [٤٨].

ولكى تبعد فكرة وجود مؤامرة سياسية فى موضوع مرض الملك "طلال" استدعت الحكومة الأردنية اثنين من الأخصائيين المصريين فى الأمراض العصبية ليساعدا فى تشخيص مرض الملك وهما الطبيب "محمد كامل الخولى" –مدير عام مصلحة الأمراض العقلية بوزارة الصحة المصرية–، والطبيب "يوسف برادة" –أستاذ الأمراض العصبية فى جامعة فؤاد–، وقد رفع الطبيبان تقريرًا قالا فيه إن الملك "طلال" كان يعانى من مرض عقلى ولو عولج هذا المرض فى بدايته لعاد إلى حالته الطبيعية، أما الآن فقد

45 – Ibid .

46 – F.O. [371/98903], Mr G. Furlonge (Amman) to Sir J. Bowker (Foreign Office, London), 7 August 1952.

47 – Ibid .

48 – F.O. [371/98903], Mr G. Furlonge (Amman) to Sir J. Bowker (Foreign Office, London), 7 August 1952.

استعصى ويتطلب علاجه مدة طويلة [٤٩].

هذا وقد اتفق هذا التقرير مع تقرير وضعه ثلاثة أطباء أردنيين وهم "جميل التوتنجى وزير الصحة الأردنى، وشوكت الساطى الطبيب الخاص وأمين سر الملك عبدالله، وشوكت المفتى صديق طلال منذ طفولته"، وقد ذكر هؤلاء الأطباء فى تقريرهم بأن الملك طلال "يعانى من مرض عقلى لا يُمكنه من الحكم والقيام بمسؤليات ذلك الحكم" وذلك بناء على التقارير الطبية التى اطلعوا عليها منذ ظهور أعراض المرض عليه، وكذلك اعتمادًا على المشاهدات الشخصية التى قام بها جميل التوتنجى وشوكت الساطى [٥٠].

دفعت هذه التطورات برئيس الوزراء للإسراع باستصدار قرار من البرلمان الأردنى بتنحية الملك "طلال" عن العرش؛ لذلك قرر مجلس الوزراء دعوة مجلسى البرلمان إلى عقد جلسة غير عادية فى ١٩٥٢/٨/١١م، وتقرر أن يُطلب من البرلمان فى هذه الجلسة الموافقة على اقتراح بخلع الملك "طلال"؛ بسبب الجنون وفقًا للفقرة (م) * من المادة (٢٨) من الدستور الأردنى [٥١].

ومن الواضح أن رئيس الوزراء كان واثقًا من أن البرلمان سيوافق على هذا الاقتراح، وبعد ذلك سيوافق "المجلس الاستشارى" على هذا القرار.

وقد مهد رئيس الوزراء لذلك باجتماع عقده مع نواب الضفة الشرقية حيث تمكن من إقناعهم بالمناداة بالأمير "حسين" خلفًا لوالده، بينما فشل فى إقناع نواب الضفة الغربية؛ لذلك أرسل إليهم بعض وزراء الضفة الغربية وتمكنوا من إقناعهم بأن مصلحة البلاد تقتضى إنهاء هذه القضية التى شغلتها، كما أخذوا وعودًا من النواب بعدم المعارضة [٥٢] .

وقد برر رئيس الوزراء هذه الخطوة للسفير البريطانى بعمان بحجة أنه فقد تأثيره بالكامل على "طلال"، وأن أفعاله كملك أصبحت تُمثل خطرًا على الأمن العام فى الأردن [٥٣].

٤٩- ايمان ناصر موسى: هزاع المجالى ودوره فى السياسة الأردنية ١٩٤٨-١٩٦٠م، مطابع وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م، ص ٢٠ .

٥٠- حسن عيد ريان: دور إمارة شرق الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩-١٩٥١م، سبق ذكره، ص ٦٨٤ .

* تنص هذه الفقرة على ما يلى:- إذا تعذر الملك على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو مجلس الأمة فى الحال إلى الاجتماع، فإذا ثبت قيام ذلك المرض بصورة قاطعة قرر مجلس الأمة إنهاء ولاية ملكه فتنتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده وفق أحكام الدستور . **انظر** / الدستور الأردنى مع جميع تعديلاته، مطبوعات مجلس الأمة الأردنى، عمان، ١٩٨٦م، ص ١٧ .

٥١- جورج لنشوفسكى: الشرق الأوسط فى الشئون العالمية، ج٢، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٦٤م، ص ١٨٢ .

٥٢- ايمان ناصر موسى: هزاع المجالى ودوره فى السياسة الأردنية ١٩٤٨-١٩٦٠م، سبق ذكره، ص ١٩ .

53- F.O. [371/98906], Mr G. Furlonge (Amman) to Foreign Office, "London", 5 August 1952.

هذا وقد طلب "كير كبرايد" مـن حكومتـه إبداء وجهة نظرها في هذا الموضوع إن كان لها رأى مخالف لما ينتويه "توفيق أبو الهدى" وقبـل أن يتخذ قراره على نحو لا رجعة فيه، إلا أنـه بدا أن بريطانيا أيدت هذا التصرف، وأنها كسبت هذه الجولة بأقل الاسـتعدادات، وأن تصـرف "توفيق أبو الهدى" قد أغناها عن التدخل بشـكل مباشر (٥٤).

وقد ذكر "كير كبرايد" أن مجلس الـوزراء والمجلس الاستشارى وأيضًا البرلمان متفقون مع طريقة تفكير رئيس الوزراء، واستبعد السفير أن يكـون للمـواطنيين الأردنيـين أى رد فعـل، بالإضافة إلى أن رئيس الوزراء اتخذ الإجراءات اللازمة لتجنب النقد فى الدول المجاورة للأردن، كما قلل السفير من تأثير الدعاية السلبية المحتملة فى بغداد والقاهرة؛ معللاً ذلك بأن مسألة الملـك "فاروق" فى مصر ستحجب مسألة الملك "طلال" عن الأضواء (٥٥).

كما أكد السفير على أن هذا التوقيت مناسب جدًا لإعفاء "طلال"؛ وذلك نظرًا لذهاب الجنرال "جلوب" –قائد الجيش الأردنـى– إلـى إجـازة خاصة، فلا يمكن اتهامه بخلع الملك، كمـا قـام السفير بتأجيل الزيارة التى كان ينوى الجنـرال "روبرتسون" والجنرال "واردينـغ" القيـام بهـا للجيش الأردنى فى اليوم التالى لليوم المقرر أن يجتمع فيه البرلمان؛ خوفًا من اتهامهما بإثـارة القلاقل (٥٦).

وكانت المسألة الأكثر أهمية لدى بريطانيا هى التخلص من "طلال" بمجرد خلعـه نظـرًا لصعوبة إيجاد مكان خارج الأردن يُمكن إرساله إليه، لتلقى العلاج، حيث تكمن المشكلة فى كيفية إرساله إلى هذا المكان وحثه على البقاء فيه، وقد بدا أن "توفيق أبو الهدى" ليس لديه أفكار واضحة عن تلك النقطة، وكانت وجهـة نظـر السـفير البريطانى فى عمان تتمثل فى وضع "طلال" فى حالة عزلة فى مكان ما فى الأردن (٥٧).

وفى تمام الساعة الثامنة مـن صـباح ١١ أغسطس ١٩٥٢م، عُقدت جلسة سرية للبرلمـان الأردنى، شرح فيها رئيس الوزراء وضع الملك "طلال" الصحى، وقدم تقارير طبية تشرح لطبيعة الحالة، وذكر بأن حالته ازدادت سوءًا وأنه امتنع عن العلاج، وأنه قد ثبت للحكومة أنه يتعذر عليه ممارسة القيام بأعباء الحكم بسبب مرضـه (٥٨)، وعلى الفور شُكلت لجنة من ثلاثة أعيان وسـتة نواب لدراسة التقارير الطبية، واستدعت اللجنـة ثلاثة أطباء أردنيين للإدلاء بشـهادتهم، وفـى الساعة الثامنة مساءً أعلنت اللجنة عن قناعتهـا

54– Ibid, Mr G. Furlonge (Amman) to Foreign Office, "London", 7 August 1952

55 – F.O. [371/98903], Mr G. Furlonge (Amman) to Sir J. Bowker (Foreign Office, London), 7 August 1952.

56 – Ibid .

57 – F.O. [371/98903], Mr G. Furlonge (Amman) to Sir J. Bowker (Foreign Office, London), 7 August 1952.

٥٨– الحسين بن طلال: مهنتى كملك، أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة غازى غويل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ٥٢.

التامة لما فى التقارير، وفى الواحدة والنصف مساءً تم التصويت على خلع الملك "طلال"، ثم انفض المجلس [٥٩].

بعد ذلك اعتمد المجلس الاستشارى القرار رسميًا، وأعلن "الحسين" ملكًا، ثم جرى حله وأُعيد تشكيله بصفة مجلس وصاية -إلى أن يبلغ الملك "حسين" السن القانونى-، دون تغيير فى تشكيلته [٦٠].

وما يمكن استنتاجه مما سبق أن بريطانيا قد تدخلت تدخلاً سافرًا فى مسألة العرش الأردنى، فقد كانت تدرك طبيعة مرض "طلال" فى حياة والده قبل توليه السلطة، ويعتقد أنها أصرت على توليه السلطة لهذا السبب حتى يسهل التأثير عليه لضعف شخصيته ومرضه، ورأت أنها إن لم تستطع التأثير عليه فمن السهل عليها إيجاد مخرج للتخلص منه، وكان مبدأها فى التعامل معه هو التعامل معه على أنه طبيعى إلى أن يتضح العكس [٦١].

كما تبين أن الجريمة الأكبر التى ارتكبتها بريطانيا فى حق "طلال" هى السماح له بالعودة إلى عمان وتوليه الحكم قبل أن يتم شفاؤه، وكان "كركبرايد" قد تنبأ بأن حالة "طلال" الصحية ستسوء أكثر مع توليه أعباء الحكم [٦٢]، ويؤيد صحة ذلك ما ذكره "توفيق أبو الهدى" حيث قال: إن جريمة الإنجليز الكبرى فى حق "طلال" تمثلت فى أنهم سمحو له بالعودة إلى عمان، وقطع طريق العلاج قبل أن يتم شفاؤه، وكأن بريطانيا قد حكمت عليه بأن لا يبقى ملكًا عندما سمحت له بأن يصبح ملكًا [٦٣].

بريطانيا ومساعى العراق للاتحاد مع الأردن

أصبح الأردن بعد مقتل الملك "عبد الله" نهبًا لصراعات عديدة بعضها محلى انصب على مسألة من يرث العرش الذى شغر، والبعض الآخر خارجى تركز حول مسألة لمن تؤول التركة الجديدة، والبحث فى إمكانية ضم هذا البلد الفقير أو أجزاء منه من قبل بعض الأقطار المجاورة له [٦٤].

وقد أصبحت العواقب المحتملة المترتبة على وفاة الملك "عبد الله" بمثابة الموضوع الرئيسى المطروح للحوار السياسى فى العراق، وبدا أن الآراء بالإجماع تصب فى صالح تكوين

---

59 - F.O. [371/98906], No. 389, Telegram from Amman to Foreign Office, 12 August 1952.

60 - F.O. [371/98908], No. 102, Mr G. Furlonge (Amman) to Secretary of State for Foreign Affairs, 28 August 1952.

61 - F.O. [371/98865], Sir J. Troutbeck (Bagdad) to Sir J. Bowker (Foreign Office), 31 December 1951.

62 -F.O. [371/91789], Sir A. Kirkbride (Amman) to Mr G.Furlonge (Foreign Office), 27 July 1951.

٦٣- ناصر الدين النشاشيبى: ماذا جرى فى الشرق الأوسط، ط٢، منشورات المكتب التجارى، بيروت، ١٩٦٢م، ص ٢٣٨؛

حسن عيد ريان: دور إمارة شرق الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩-١٩٥١م، سبق ذكره، ص ٦٤٨ .

٦٤- غانم محمد صالح: العراق والوحدة العربية ١٩٣٩-١٩٥٨م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢١٦ .

شكل ما من أشكال الاتحاد مع الأردن [٦٥].

ولهذا نصح سفير بريطانيا بالعراق حكومته بضرورة ألا تقوم بمعاداة العراق، مع الحرص على عدم التعبير عن سياسة الحياد، وذلك على النحو الذى يسمح بخلق نوع ما من الشك بأنها مجرد قناع يخفى وراءه موقف عدائى تجاه الارتباط الأوثق بين المملكتين الهاشميتين، علاوة على ذلك اعتقد السفير أنه لا يُمكن القول بكل ثقة بأن الأردن بدون الملك "عبد الله" سوف تكون قادرة على الوقوف على قدميها؛ وفى حال إن تم الدفع بها للاختيار ما بين الخنوع لمصر والدول التابعة لها من ناحية، أو الارتباط الأوثق مع العراق من ناحية أخرى، حينئذ فإن الرأى الأمثل هو تأييد الخيار الأخير [٦٦].

وفى ٢٣ يوليو ١٩٥١م، وأثناء تشييع جنازة الملك "عبد الله" طلب "صالح جبر" –وزير الداخلية العراقى– من السفير البريطانى بالأردن مساعدة بريطانيا للعراق فى توحيد العرشين الهاشميين تحت قيادة "فيصل الثانى" معللا ذلك بعدم أهلية كلٌ من "طلال و نايف"، وبأن الأردن لا يُمكنها أن تستقل بذاتها، وأن اتحادها مع العراق سوف يُوفر لها الحماية ضد إسرائيل، وسوف يؤمنها ضد أى مؤامرات معادية من الأعضاء الآخرين بجامعة الدول العربية [٦٧]، وفى اليوم التالى اقترح "نورى السعيد" –رئيس وزراء العراق– على السفير نفس ما طلبه وزير داخليته مضيفاً إمكانية بقاء الأردن على ما هى عليه لمدة خمس سنوات يُمنح الأردن خلالها استقلالا داخليًا [٦٨].

ويبدو أن الملك "عبدالله" كان لديه خطط مستقبلية لاتحاد أو دمج الأردن مع العراق، وهذا ما أراد العراق إبلاغه لبريطانيا، حيث ذكر الوصى على عرش العراق الأمير "عبد الإله" للسفير البريطانى ببغداد أن الملك "عبدالله" كان قد أخبره بأنه غير مقتنع بقدرة ولديه على مواصلة نظام الحكم الملكى بشكل مُرض فى الأردن، وأنه يفكر فى مخطط ما لتوحيد الأردن مع العراق بعد وفاته، وقد اقترح الملك على وصى العرش نفسه أن يكون ملكًا للأردن، وقد أخبره الوصى بأنه غير مستعد للقيام بذلك، وبهذا أصبحت الاحتمالية الوحيدة تتمثل فى توحيد المملكتين تحت حكم "فيصل الثانى" [٦٩].

---

65 – F.O. [371/91797], No. 619, Extract from telegram from British Embassy, 'Baghdad' to Foreign Office, 'London', 2 August 1951, Iraqi public opinion to proposed union .

منصور سالم مسلم: العلاقات الأردنية العراقية بين القطرية والإقليمية ١٩٤٢–١٩٥٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٥م، ص ٢٠٠ .

66 – Ibid, No. 612, Telegram from Baghdad to Foreign Office, London, 30 July 1951, with minutes by Mr J. Hunter and Mr J. Wardrop, 3 August 1951.

67 – F.O. [371/91797], No. 253,Telegram from Sir A. Kirkbride, Amman, to Foreign Office, London, 24 July 1951.

68 – Ibid, No, 274, Telegram from Sir A. Kirkbride, Amman, to Foreign Office, London, 25 July 1951 .

69 – F.O. [371/91703], Mr H. Morrison to Sir J. Troutbeck, 14 August 1951, "Conversation between Secretary of State and the Regent of Iraq, Relationship between Iraq and Jordan" ؛

وقد أشار الأمير "عبد الإله" إلى أنه لم يرغب فى اتخاذ أى إجراء دون الحصول على مشورة بريطانيا وموافقتها؛ ولذلك طلب من السفير البريطانى بالعراق معاونته وإخطاره بأية ملاحظات حول هذا الموضوع [٧٠].

وقد تلخصت وجهة نظر الخارجية البريطانية حول هذا الموضوع فى أن اتحاد البلدين سوف يكون له تداعيات خطيرة على الشرق الأوسط كله، علاوة على ذلك فهناك خطورة احتمال ضعف وضع بريطانيا فى الأردن عندما تصبح تحت هيمنة بغداد، ولهذه الأسباب لم ترغب الخارجية البريطانية فى تدعيم هذا الاقتراح [٧١].

وعلى الرغم من ذلك لم ترغب بريطانيا فى التأثير على القرار بصورة أو بأخرى، ولهذا قامت بتوجيه تعليمات محددة لسفيرها فى العراق بالتحدث مع الأمير "عبد الإله" فى الحدود التالية[٧٢]:

١-تقديم الشكر له على هذا التصرف بقدومه إلى السفارة البريطانية وطلب النصح والمشورة .

٢-إخباره بأن مستقبل المملكتين يجب أن يُحدد بناءً على رغبات حكومتيهما وشعبيهما، وأن بريطانيا لا ترغب فى إبداء رأى لا يحظى بتأييد الغالبية العظمى؛ كما أنها لا ترغب فى إبداء رأى مناهض لمثل هذا الاتحاد، إذا كانت تلك هى الرغبة العامة .

٣-إحاطته إلى ضرورة أخذ كل النتائج المحتملة فى كامل الاعتبار، ليس فقط فى البلدين المعنيين بل فى الشرق الأوسط بأكمله .

ولم يكن رئيس وزراء الأردن "توفيق أبو الهدى" مؤيدًا للمقترحات العراقية بشأن وحدة البلدين [٧٣]، ولكنه كان أكثر حذرًا من أن يعرب عن ذلك صراحة، وكان موقفه المعلن هو الترحيب بأى روابط أوثق بين الأردن وأى دولة عربية أخرى، على شرط موافقة باقى دول الوطن العربى على ذلك [٧٤].

كما أكد على أن سياسة حكومته متجهة إلى تصريف الشؤون الداخلية والمحافظة على حالة الاستقرار، وليس من حقها بحث مسألة تلك المشاريع التى هى من اختصاص نواب الأمة وممثليها الشرعيين والذين سيتم انتخابهم قريبًا والذين سيأخذون على عاتقهم النظر فى أى مشروع قومى يفيد البلاد [٧٥].

على محمد سعادة: الاغتيال السياسى فى الأردن، المكتبة الوطنية، عمان، ١٩٩٩م، ص ٢٨ .

70 – F.O. [371/91797], Foreign Office minute, Eastern Department, 21 July 1951, Proposal that Faisal II become King Abdullah's heir .

71 – F.O. [371/91797], No. 720, Telegram from Foreign Office, London to Baghdad, 22 July 1951 .

72 – Ibid .

73 – Horris, George: Jordan It's People it's Society it's Culture, Grave press, New York, 1958, p. 100 .

74 – F.O. [371/91789], Telegram from Sir A. Kirkbride, Amman, to Foreign Office, London, 27 July 1951.

٧٥- عبد السلام خليفة سليم: العلاقات السياسية الأردنية العراقية ١٩٢١- ١٩٥٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٨٧م، ص ٢٠٥ .

وما يمكن استنتاجه من هذه التصريحات أن رئيس وزراء الأردن حاول أن يُـبطن رفضـه لتحقيق الاتحاد مع العراق بأكثر من حجه، فهـو يرى أولاً أن نجاح أى شكل من أشكال الوحـدة بين الأردن والعراق سيبقى معلقًا على موافقـة وقبول جهـات عربيـة –مصـر والسـعودية وسورية– كانت تقف باستمرار ضـد اكتسـاب الهاشميين لأية قوة جديدة قد تهدد مركزها؛ وهو يستند ثانيًا إلى البرلمان الذى أوكل إليـه مهمـة القبول من عدمه على الاتحاد بين البلدين .

وعلى هذا اتجه "عبد الإله" صوب الأردن ذاتها، وعليه نسق مع رئيس وزرائـه "نـورى السعيد" لوضع خطة تكفل ضمان اتحاد العـراق والأردن [٧٦]، واقتضت الخطـة فـى البدايـة ضرورة مفاوضة بعض المسؤولين الأردنيـين، وكان من حصيلة المفاوضات أن اتفق علـى أن يؤلف العراق لجنة للترويج لمشروع ضم الأردن إلى العراق تحت وصاية الأمير "عبـد الإلـه"، وأطلق عليها اسم "لجنة توحيد العراق والأردن" برئاسة "محمد حسن سلمان" –وزيـر الصـحة العراقى–، وتمكنت اللجنة مـن الاتفـاق مـع "سليمان طوقان" –وزيـر الـدفاع الأردنـى–، و"سعيد المفتى" –وزير الداخلية– على أن يُمول العراق الانتخابات النيابية فى الأردن من أجـل المجىء بمجلس نيابى يؤيد الاتحاد مع العـراق، وأخذ السفير العراقى فى الأردن مهمة التواصل بين اللجنة ووزارة الخارجية العراقية، وسار كل شيىء ولم يبق إلا انتظـار مـا ستسـفر عنـه الانتخابات [٧٧].

لكن النتائج لم تأت لصالح العراق، فمقابل تدخل العراق فى تزوير الانتخابات –من خـلال دعمه للمرشحين المؤيدين للاتحاد– كان هنـاك تزوير آخر دبرته بريطانيا وهو عمل مضاد لما أراده العراق، فحال ذلك دون نجـاح العناصـر الموالية للاتحاد، وهـذا يعنـى هـدم العنصـر التشريعى الذى كان من المحتمل أن يساند هـذا الاتحاد .

فمع بداية الانتخابات والتى جرت فى ٢٩ أغسطس ١٩٥١م، بدأت التـدخلات مـن قبـل الجنرال "غلوب" و "توفيق أبو الهـدى"، فكـان "غلوب" يستخدم سيارات الجيش ويملؤها بالجنود ويذهب إلى كل صندوق فيرفعه ويضع صندوقًا آخر مكانه؛ لكى يحـول دون فـوز العناصـر المؤيدة للاتحاد، وبالفعل أسفرت الانتخابات عن فوز العناصر المعارضة للاتحاد والتى تعـاون "غلوب" مع "أبو الهدى" على إنجاحها [٧٨].

---

[٧٦]– دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣٣، محفظة ٣٦٦، ملف كود ٠٤٠٩٢٥– ٠٠٧٨، التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بعمان ١٩٤٧/١٩٥٢م، تقرير عن المساعى العراقية لتحقيق الاتحاد مع الأردن، بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥١م .

[٧٧]– خالد صبحى أحمد: السياسة الخارجية العراقية بين ١٩٤٥–١٩٥٣م، ط١، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٦م، ص ٢٢٨ .

[٧٨]– محمد حسن سلمان: صفحات من حياة محمد حسن سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٥م، ص ص ٢٥٠–٢٥٢ .

وبدا واضحًا أن المحافظة على العرش الأردنى قد اتخذت حجة لمنع قيام الاتحاد بين الأردن والعراق، وكذلك يعنى حفظ مركز رئاسة الوزراء الأردنية التى ستلقى نفس المصير .

وبتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٥١م، نودى بالأمير "طلال" ملكًا على الأردن من قبل مجلس النواب المنتخب، الأمر الذى جعل فرص تحقيق الاتحاد تكاد تكون مستحيلة؛ فلم تكن العلاقات الشخصية بين الملك "طلال" والأمير "عبد الإله" جيدة، ويرجع الأمر إلى عام ١٩٤١م، عندما لجأ الأمير "عبد الإله" إلى عمان بعد قيام حركة "رشيد عالى الكيلانى"، وقد استقبل على نحو جيد للغاية من قبل الملك "عبدالله" على عكس "طلال" الذى كان مؤيدًا للألمان حينها، بل إنه كان يتلاعب بفكرة الانضمام إلى "الكيلانى" نفسه، وعندما بدأت حظوظ الألمان فى الانخفاض فى السنوات التالية، لم يتوانى وصى العرش عن الشماتة فى "طلال" [٧٩]، هذا بالإضافة إلى ما ترسخ فى ذهن الملك "طلال" من أن الأمير "عبد الإله" قد سعى إلى إقصائه عن الحكم [٨٠].

ومن جانبها قامت بريطانيا بتوجيه سياسة الحكومة الأردنية تجاه جانبين رئيسيين، تمثل الجانب الأول: فى الحفاظ على أحوال المملكة، وعلى التاج الهاشمى وفقًا للدستور الأردنى، أما الجانب الثانى فقد تمثل فى الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الدول العربية، وتجنب أن يكون الأردن سببًا فى أى سوء تفاهم بين الدول العربية[٨١].

علاوة على ذلك، كان هناك عامل ثالث لم تكن لتغفله بريطانيا فى توجيه الأردن إليه، ألا وهو تجنب مواجهة أى أعمال عدائية ضد إسرائيل [٨٢].

وفى ضوء هذه السياسة ترسخ لدى الحكومة الأردنية أن من مصلحتها عدم السماح بأى تدخل فى شئونها، فيما عدا كل ما يساعدها، وذلك على النحو الذى تراه مرضيًا ومقبولاً، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بمساعدة بريطانيا [٨٣].

وتمشيًا مع سياستها الجديدة أخذت الحكومة الأردنية فى تقوية علاقتها مع السعودية والتى توجت بزيارة الملك "طلال" لها فى ١٩٥١/١١/١٠م، وكان لدى الملك "طلال" رغبة فى زيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة، ولا شك أن رفض تلك الزيارة فى حياة والده كان له دورًا فى إصراره على القيام بها بعد أن صار سيد نفسه، وقد شجع الملك "عبد العزيز" الملك "طلال" على القدوم إلى الحجاز؛ وذلك لأن تلك الزيارة على الأرجح سوف تمثل فى واقع الأمر إنكار علنى لطموحات الملك "عبد الله" فى

---

79 – F.O. [371/98865], Sir J. Troutbeck (Bagdad) to Sir J. Bowker (Foreign Office), 17 January 1952.

80 – F.O. [371/91789], Telegram from Sir A. Kirkbride, Amman, to Foreign Office, London, 9 November 1951.

81 – F.O. [371/98867], Memorandum handed to British Legation, Amman, by Jordan Minister, 18 June 1952 .

82 – F.O.[371/91797], No. 419, Telegram from Foreign Office to Tel Aviv, 4 August 1951 .

83 – F.O. [371/98867], Memorandum handed to British Legation, Amman, by Jordan Minister, 18 June 1952 .

استعادة الحجاز إلى هيمنة الهاشميين، الأمر الذى انعكس سلبًا على العلاقات الأردنية العراقية (٨٤).

وفى مجال تحسين العلاقات الأردنية السورية ودفعها إلى الأمام قام الملك "طلال" بتاريخ ٦ فبراير ١٩٥٢م، بزيارة دمشق، وردًا على هذه الزيارة قام "أديب الشيشكلى" بزيارة الأردن فى ١٩ مارس ١٩٥٢م، كخطوة عملية لتعميق العلاقات الجديدة بين البلدين لاسيما فى المجالين السياسى والاقتصادى، وقد تركت هذه الزيارة أثرًا فى السياسة العربية الإقليمية وخاصة أن العراق كانت تراقب كل تحرك يتعلق بموقع الأردن فى تلك المرحلة (٨٥).

وقد وصف الأمير "عبد الإله" الموقف البريطانى تجاه اتحاد العراق مع الأردن بالسلبية وعدم التعاون؛ لما تأكد لديه من أن بقاء الأردن كان مرتكزًا على بقاء المعونة البريطانية، وأن استقرار الأردن لا يمكن الحفاظ عليه إلا من خلال جيش تحت قيادة أحد الرعايا البريطانيين، ولهذا افترض الأمير "عبد الإله" أن الحكومة البريطانية بإمكانها استخدام مثل هذا النفوذ كما يحلو لها فى الأردن، وبناءً على معاهدة التحالف بين بريطانيا والعراق فقد توقع الأمير "عبد الإله" الحصول على مساعدة بريطانيا (٨٦)؛ وبدأ يمارس نوع من المماطلة فى التوقيع على اتفاقية نفط جديدة بينه وبين بريطانيا فى محاولة منه لإجبار بريطانيا على دعمه فى مشروعه، الأمر الذى حدا ببعض السياسيين البريطانيين إلى المطالبة بدعم اتحاد الأردن والعراق خوفًا من ضياع النفوذ البريطانى فى العراق (٨٧).

ولم يتضح لبريطانيا أى رغبة فى تلك الوحدة لدى الأردن نفسها، ورأت أن التداعيات فى البلدان المجاورة للأردن سوف تفوق أى مزايا قد تحظى بها فى علاقاتها مع العراق (٨٨).

فمنذ وفاة الملك "عبدالله" كان قد ارتبط موقف الملك "عبد العزيز بن سعود" تجاه مسألة الأردن بخوفه من أن يقوم الهاشميون بالعراق وخصوصًا وصى العرش بمحاولة الاستفادة من حالة الارتباك من أجل قيام الوحدة بين الأردن والعراق، وفى مواجهة تلك المخططات اتخذ الملك موقفًا بالإصرار على الالتزام بمبدأ الخلافة الدستورية فى الأردن، وقد دعا باستمرار إلى الحفاظ على الوضع الراهن فى الشرق الأوسط، مع الإشارة بوجه خاص إلى الأردن (٨٩)، وقد تكون لدى "بن سعود" قناعة بأن نفوذ بريطانيا فى العراق والأردن هو نفوذ كبير لدرجة أن بإمكانها القيام بدور الحكم البت فى أى وحدة

---

84 – F.O.[371/91798], No. 58, Telegram from Amman to Foreign Office, 9 November 1951 .

٨٥– عبد المجيد الشناق: التاريخ السياسى للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٦م، سبق ذكره، ص ١٧٥

86 – F.O. [371/98865], No. 29, Sir J. Troutbeck (British Embassy, Bagdad) to Mr A. Eden (Foreign Office), 21 February 1952.

87 – F.O. [371/98865], Minutes by Sir J. Bowker, Sir W. Strang and Mr A. Eden, (Iraq- Jordan relations), 3,5,6 May 1952 .

88 – F.O. [371/91798], Sir J. Troutbeck (British Embassy, Bagdad) to Mr G.Furlonge (Foreign Office), 25 August 1951.

89 – F.O. [371/98866], No. 74, Mr D. Riches (British Embassy, Jedda) to Mr A. Eden (Foreign Office, London), 11 June, 1952.

محتملة [٩٠].

ومن ذلك أيضًا رأت بريطانيا أن قيام مثل هذا الاتحاد سيؤثر على أمن إسرائيل، ولاسيما عدم توقيع العراق اتفاقية الهدنة مع إسرائيل [٩١]، ومرارًا أخبرت إسرائيل بريطانيا بأن أى تغيير فى موازين القوى بما ينعكس بالضرر عليها سوف يشكل مصدر قلق لحكومتها [٩٢].

وهناك أيضًا حقيقة لم تكن لتتجاهلها بريطانيا وهى تأثر الأمريكان على الأرجح بالرأى الصهيونى المعارض، بالإضافة إلى أن بريطانيا نفسها تحاول أيضًا نيل ثقة إسرائيل[٩٣].

وأخيرًا رأت بريطانيا أن فكرة الوطن العربى هى مجرد -بدعة متهالكة-، والتى إن بدأت العبث بها قد ينهار الأمر برمته، وبدا لها أن كل هذه العوامل تأتى إضافة إلى حاجز منيع من العوائق، بما يجعل من تغيير سياستها الحالية إجراء غير عملى، ولهذا السبب لم تشعر بريطانيا بمبرر للدعوة إلى ذلك الاتحاد من أجل صالح العلاقات البريطانية العراقية، فيما عدا احتمالية كون ذلك الملاذ الأخير فى حالة انقسام الأردن [٩٤].

ومنذ البداية اتضح لبريطانيا أن المروجين العراقيين لهذا المخطط لم يتفقوا فيما بينهم عما يريدون تحديدًا؛ فلم تكن أفكارهم وتصوراتهم الفردية واضحة أو حاسمة فى هذا الأمر.

فبدا أن "نورى السعيد" كان يعتزم بالأساس استغلال الشكوك المحيطة بمسألة خلافة الملك "عبدالله" والخلو المؤقت للعرش نتيجة لعدم أهلية "طلال"، بأن يقم بتوحيد العرشين تحت حكم "فيصل الثانى"، ويبدو أنه كان يعتزم ترك كل الأمور الأخرى على حالها [٩٥].

ومن ناحية أخرى كان "صالح جبر" يرغب هو الآخر فى إعلان ملك واحد للبلدين؛ كما كان يرغب فى تكوين نوع ما من الصلة الإدارية بين القوات المسلحة بالبلدين، وهى الصلة التى كان يأمل فى توسيع مداها لاحقًا[٩٦].

وعلى الرغم من حفاظهما على مظهر عام من التعاون، إلا أنهما لم يتمكنا من إخفاء عنصر المنافسة فى مساعيهما بشكل تام، وبعد الفشل فى دفع الأردن تجاه الوحدة بينما لا تزال مسألة الخلافة غير محسومة، شهد كل من "نورى

90 – F.O. [371/91798], Mr D. Riches (British Embassy, Jedda) to Mr H. Morrison (Foreign Office, London), 3 September, 1951.

91 – Ibid: minute by Mr E. Davies on his conversation with M. Elath, (British Legation, Tel Aviv), 3 September, 1951.

92 –Ibid: Mr J. Chadwick (British Legation, Tel Aviv), to Mr G . Furlonge (Foreign Office, London) , 18 September 1951 .

93 – F.O. [371/91797], NO. 746, Sir O.Franks, Washington, to Foreign Office, London, 26 July 1951 .

94 – F.O. [371/98865], Sir J. Troutbeck (British Embassy, Bagdad) to Sir J. Bowker (Foreign Office, London), 8 April 1952.

95 – F.O. [371/91798], No. 141, Sir A. Kirkbride, Amman, to Mr. Younger, London, 19 September 1951, Proposed federation between Iraq and Jordan ؛ Waldemar J. Gallman: Iraq under General Nuri, My Rocolloctions of Nuri al Said (1945-1958), Baltimoro The John Hopkins Press, 1964, P. 245 .

96 –Ibid, Sir J. Troutbeck (British Embassy, Bagdad) to Mr G.Furlonge (Foreign Office), 25 August 1951.

وجبر" إرتقاء الملك "طلال" عرش الأردن فى ٦ سبتمبر ١٩٥١م، مما أدى إلى جعل مسألة توحيد العرشين أكثر صعوبة [٩٧].

وكانت ردود فعل "نورى السعيد" تجاه هذا التطور الأخير أكثر عقلانية، فتوقف عن الحديث عن عرش واحد، وبدأ يدعو إلى اتحاد بين البلدين قائم على قدم المساواة، بما فى ذلك الاتحاد الجمركى، والتمثيل الدبلوماسى المشترك بالخارج، وعملة واحدة، وبعض الخطوات الإدارية والاقتصادية الأخرى المصممة من أجل توثيق الروابط بما يحقق الوحدة بين البلدين؛ ومن ناحية أخرى، أصر "صالح جبر" على الشروع فى جولة بالضفة الغربية بعكس ما أشار عليه "نورى السعيد"، حيث كان لا يزال يتحدث هو ومؤيديه الأردنيين عن عرش واحد وحكومة واحدة [٩٨].

ومن الجدير بالذكر، عدم اقتراح أى من تلك المدارس الفكرية قطع العلاقات البريطانية مع الأردن كنتيجة لأى تغيير يحل بين الأردن والعراق مهما كان، وقد أشار "نورى السعيد" إلى أن الأردن لابد وأن تستمر فى الاعتماد على المعاهدة البريطانية كدرع رئيسى ضد العدوان الإسرائيلى، ولم يكن "صالح جبر" واضحًا فيما يتعلق بهذه النقطة، وبدا وكأن لديه تصور عن شكل ما من القيادة العليا الموحدة، مع احتمالية مساهمة العراق فى نفقات الفيلق العربى [٩٩].

هذا وقد تجددت محاولات العراق فى الدعوة للاتحاد مع الأردن فى أعقاب سفر الملك "طلال" للعلاج فى ١٨ مايو ١٩٥٢م، حيث شُكلت "هيئة نيابة" ضمت رئيس الوزراء الأردنى وكلٌ من رئيسى مجلسى النواب والأعيان، وقد تولد لدى الأمير "عبد الإله" شكٌ فى أن رئيس وزراء الأردن قد تكون نواياه غير طيبة تجاه العائلة الهاشمية بالأردن، الأمر الذى حدا به إلى أن يطلب من بريطانيا مساعدته فى تنصيب الأمير "زيد بن الحسين" –عم الملك طلال– والمقيم فى العراق كوصى على العرش فى الأردن، أو أن يصبح على الأقل –فى حال كانت هناك صعوبات فى ذلك– عضوًا فى هيئة النيابة [١٠٠] .

وقد جاء الرد مخيبًا لآماله، حيث أكدت الحكومة البريطانية على أنه ليس من حقها حث الحكومة الأردنية على اتخاذ إجراء معين فيما يتعلق بممارسة المهام الملكية فى الوضع الحالى؛ حتى لا يُقال أن بريطانيا تحاول التدخل فى شئون الأردن [١٠١].

وقد أشار "توفيق أبو الهدى" –رئيس وزراء الأردن– إلى ضرورة دراسة تأثير هذه الخطوة قبل اتخاذ قرار فيها فيما يلى:– (أ) العائلة المالكة الأردنية، (ب) علاقات الأردن مع

97 – F.O. [371/98245], Sir J. Troutbeck (British Embassy, Bagdad) to Sir J. Bowker (Foreign Office), 8 April 1952 .

98 – F.O. [371/98245], Mr G. Furlonge (British Legation, Amman) to Mr A. Ross (London), 10 March 1952.

99 – Ibid .

100 – F.O. [371/98900] , No.424, Telegram from Baghdad to Foreign Office, 2 June 1952 .

101 – Ibid , No. 258,Telegram from Foreign Office to Amman, 3 June 1952 .

جيرانها [١٠٢].

وفيما يتعلق بالنقطة (أ) فقد شكك رئيس الوزراء فى موافقة الملكة "زين" والأمير "حسين"، وكذا فى موافقة "طلال" فى حالة تعافيه من المرض، وفيما يتعلق بالنقطة (ب) فقد أشار إلى قوة علاقات الأردن مع الدول العربية وخاصة سورية والمملكة العربية السعودية، وتسائل عن رد فعل هذه الدول تجاه تعيين أحد أمراء العراق فى منصب يتيح للعراق السيطرة التامة على الأمور فى الأردن، وذكر أنه لأسباب جغرافية لا يمكن أن يصبح العراق بديلا لسورية فيما يخص التجارة أو التواصل مع الأردن، ولهذا يجب على العراق أن يولى أهمية كبيرة للنقاط التى تمثل حساسية لسورية، وأكد على أن علاقة الأردن مع الدول الأخرى ممتازة ولا يمكن أن تخاطر الأردن بإفساد تلك العلاقات، وكذلك يجب أخذ رد فعل إسرائيل فى الحسبان[١٠٣].

وقد تأكد لرئيس الوزراء أن الهدف من وراء هذا التدخل هو تغيير الأوضاع فى الأردن من خلال استغلال نفوذ الأمير "زيد" من أجل الوصول إلى الهدف الأصلى لهذا التدخل، وهو تأسيس اتحاد للتاجين الهاشميين [١٠٤].

ولهذا السبب ذكر رئيس الوزراء أنه لا يرغب فى دعوة الأمير "زيد" إلى "هيئة النيابة"، حيث أن المسألة ليست مجرد أمرًا عائليًا فحسب، ولكنها مسألة تخص دولة مستقلة، وسوف تقرر وحدها مصالحها فى ضوء كل الاعتبارات، كما أكد على أن رغبات حكومة وشعب الأردن موالية تمامًا للملك "طلال" وخلفائه لتولى عرش الأردن من بعده وفقًا لأحكام الدستور الأردنى[١٠٥] .

ورأت بريطانيا أنه لا يوجد أى داع لنصح رئيس الوزراء بغير ذلك، وأن محاولة فرض آراء وصى العرش العراقى على الحكومة الأردنية فى مواجهة معارضتها سوف تؤدى إلى مزيد من توسيع الفجوة بين البلدين [١٠٦].

وكان الفرق بين وجهة النظر البريطانية ووجهة نظر وصى العرش -كما أخبر السفير البريطانى ببغداد- أنه فى حين أن بريطانيا تعد الأردن دولة مستقلة، فإنه يراها فى الأساس تابعة للعائلة الهاشمية [١٠٧] .

وفى حديثه مع السفير البريطانى فى عمان أشار "توفيق أبو الهدى" إلى أن مركز الأمير "عبد الإله" الوصى على عرش العراق قد بات متزعزعًا، وأن هناك خطورة من بعض التطورات فى العراق على غرار ما حدث فى مصر إبان أحداث يوليو ١٩٥٢م؛ وذلك للأسباب

---

102 – F.O. [371/98901] , No. 231, Telegram from Amman to Foreign Office, 4 June 1952 .

103 – Ibid .

104 – F.O. [371/98867], Memorandum handed to British Legation, Amman, by Jordan Minister, the union project and Queen Zein, 18 June 1952 .

105 – Ibid .

106 – F.O. [816/180], No. 279, Telegram from Secretary of State for Foreign Affairs (London) to Amman, 10 June 1952 .

107 – F.O. [371/98900], No.425, Telegram from Baghdad to Foreign Office, 2 June 1952 .

الآتية [١٠٨] :

١- بينما تمكن وصى العرش من مجاراة الحكومات العراقية المتتالية، إلا أن غيابه الممتد قد أدى إلى نفور الجزء الأكبر من الشعب .

٢- سبق وقد تدخل كل من وصى العرش ونورى السعيد من قبل فى الانتخابات، وإن حاول وصى العرش القيام بنفس الأمر مرة أخرى فسوف يكون من السهل للجماعات السياسية المتضررة من تدخله إثارة مشاعر ضده، لدرجة أنه قد يجد نفسه فى موضع لا يمكن الدفاع عنه .

٣- كان قد نمى إلى علم "توفيق أبو الهدى" أن وصى العرش العراقى كان يعتزم تأمين مدة إضافية لمدة ولايته من خلال اتخاذ بعض الترتيبات اللازمة لذهاب الملك "فيصل" إلى الجامعة لمدة سنتين أو ثلاثة، ومن ثم يدعى أن من الضرورى استمراره فى الحكم خلال هذه الفترة، وفى حالة إقدامه على ذلك الأمر فقد توقع "أبو الهدى" أن تتزايد بشكل كبير فرص الإطاحة به وخلعه بسبب الناقمين عليه .

وقد بات المغزى من حديث رئيس الوزراء واضحًا للبريطانيين، فلم يكن الأمر يستحق محاولة الإقدام على أى تقارب مع أحد فى مثل ذلك الموضع، وتحت عرضة كبيرة للاختفاء من المشهد [١٠٩].

هذا وقد انتهت مسألة تعيين الأمير "زيد" فى "هيئة النيابة" فى ١١ أغسطس ١٩٥٢م، عندما قرر البرلمان الأردنى إنهاء ولاية الملك "طلال" والمناداة بولى عهده الأمير "حسين" ملكًا للأردن .

وإزاء هذا التغيير فى السياسة الأردنية على عهد الملك "طلال" لوحظ عدم توقف العراق عن مشاريعه، فقد واصل "عبد الإله" جهوده فى سبيل الحصول على عرش الأردن، إلى أن توقفت هذه المساعى فى ٢٠ مايو ١٩٥٣م، عندما توج "الحسين بن طلال" ملكًا على الأردن، وهو نفس اليوم الذى تسلم فيه "فيصل الثانى" العرش فى العراق، وكان اعتلاء الشابين الهاشميين العرش فى عمان وبغداد يعنى وضع مشاريع اتحاد البلدين على الرف طالما كان من غير المنتظر أن يتنازل أحد الملكين عن عرشه فى سبيل توحيد العرشين [١١٠].

التنسيق الأمريكى البريطانى تجاه الأحداث فى الأردن

كان لتعاون الحكومة الأمريكية وتنسيقها مع الحكومة البريطانية دور كبير فى تنفيذ السياسة البريطانية فى الأردن، وبخاصة بعد تجاوز الدولتين مرحلة التنافس، وذلك فى أعقاب ظهور الولايات المتحدة كدولة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية تسعى لتحل مكان بريطانيا فى

[108] – F.O. [371/98867], Mr G.W. Furlonge, Amman, to Sir J. Bowker, London, 30 July 1952, reporting opinion of Jordanian Prime Minister on the Regent of Iraq .

[109] – Ibid .

[١١٠]– خالد صبحى أحمد: السياسة الخارجية العراقية بين ١٩٤٥–١٩٥٣م، سبق ذكره، ص ٢٢٩ .

المنطقة .

وقد توقعت الخارجية الأمريكية أن الجيش الأردنى –تحت النفوذ البريطانى– سوف يتمكن من السيطرة على الشئون الداخلية للأردن، وأن "معاهدة لندن ١٩٤٨م" بين الأردن وبريطانيا ستشكل عنصرًا رادعًا ضد أى عمل عسكرى من أى من الدول المجاورة للأردن، وتوقعت أيضًا أن تكون فترة حكم الملك الجديد المتوقع "طلال" قصيرة جدًا، وذلك فى ضوء سلامته العقلية المشكوك فيها، كما أخذت في اعتبارها حقيقة هامة وهى أن موت الملك "عبدالله" قد يؤدى إلى خلق فرصة لدمج الأردن بشكل سلمى فى وحدة إقليمية قابلة للتطبيق والاستمرار [١١١].

هذا وقد بدأت الولايات المتحدة المناقشات حول هذه المشكلة مع بريطانيا، وقد هدفت من هذه المناقشات إلى التوصل إلى قرار فيما يتعلق بمستقبل الأردن فى ظل أجواء هادئة، وبما يحافظ على المركز الاستراتيجى لبريطانيا فى الأردن، وبدورها قامت الخارجية الأمريكية بإرسال برقيات دورية إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية التابعين لها فى الدول المحيطة بالأردن بإبداء النصح والمشورة بضبط النفس والاعتدال [١١٢].

وقد ظلت الولايات المتحدة تراقب الأحداث فى الأردن وفى باقى المنطقة، وترتب أوضاعها على ضوء جميع الاحتمالات المتوقعة؛ حتى لا تفاجأ بموقف يصعب اتخاذ قرار سياسى تجاهه، وفى ضوء ذلك قام مكتب شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية بإعداد وثيقة سرية اشتملت على تقديرات غير نهائية للآثار المترتبة على مقتل الملك "عبدالله" فى الأردن وفى البلاد المجاورة، ووضعت الوثيقة خيارات محتملة لمستقبل الأردن، جاءت كالتالى[١١٣]:-

الخيار الأول : أن تظل الأردن ملكية مستقلة تحت حكم طلال، أو حسين، أو نايف .

وتمثلت مزايا هذا الخيار من وجهة نظر الولايات المتحدة فيما يلى:

١- لن يتأثر المركز الاستراتيجى لبريطانيا في الأردن، وذلك على الرغم مما تردد من أن "طلال" أقل ودًا تجاه بريطانيا عن "عبدالله".

٢- لن يتأثر اتفاق الهدنة مع إسرائيل .

٣- سوف تفضل فرنسا الحفاظ على الوضع الراهن، حيث إنها تخشى قيام وحدة عربية تحت الهيمنة البريطانية .

٤- فيما يتعلق بكل من مصر والسعودية ولبنان وسورية، فمن المرجح أن يفضلوا جميعهم الحفاظ على الوضع الراهن؛ حيث لا يتمتع أى منهم بموقع موات لإلحاق الأردن، وسوف يعارضوا قيام أى من العراق أو إسرائيل بذلك، وسوف تسعى هذه الدول لضم الأردن بشكل أوثق إلى الجامعة

111 – F.R.U.S: 1951, Vol. V, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern South Asian, and African Affairs (Mc Ghee) to the Secretary of State, [Washington], July 20, 1951, P. 983 .

112 – Ibid: P. 984 .

113 – F.R.U.S: 1951, Vol. V, Paper Prepared in the Office of Near Eastern Affairs for Discussion by the Policy Planning Staff, [Washington], July 24, 1951, P. 985 .

العربية عما هى عليه .

أما مساوىء هذا الخيار فتتمثل فى احتمالية تفضيل العراق أو سورية دمج الأردن فى اتحاد أو وحدة عربية، وتوقعت الوثيقة تفضيل غالبية شعوب تلك الدول لقيام الوحدة، وسوف يلقـــون باللوم على الولايات المتحدة وعلى بريطانيا فى حالة عدم تحقق الوحـــدة، وســـوف يـــدعوا أن الولايات المتحدة تعارض تلك الوحدة من أجـــل حماية المركز الإمبريالى لبريطانيا، واسترضاء اسرائيل[١١٤] .

الخيـار الثـانى: أن تـــتم الوحـــدة بـــين الأردن والعراق .

وقد تمثلت مزايا هذا الخيار فيما يلى [١١٥]:

١-سوف يتحسن المركز المالى العراقى بشكل يسمح بتحمل الأعباء الإضافية، ومـــع ذلـــك سوف تكون هناك حاجة فى بادىء الأمر إلى الدعم المالى من بريطانيا ومعونات الولايات المتحدة فيما يخص اللاجئين، وقد تمثل تلـــك الحاجة المستمرة للدعم المالى ميزة لمنع أى تغيير جذرى فـــى المركـــز الاســـتراتيجى لبريطانيا.

٢- يُعد وضع بريطانيا فى العراق أقل وطـــأة عنه فى الأردن، لكن من المرجح أن يكـــون تأثر المصالح البريطانية فى الأردن أقل فى ظل الإندماج مع العراق عما إذا تـــم دمـــج الأردن مع أى مكان آخر .

٣- سوف يعمل تشجيع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لهذا الدمج على تكذيب الاتهامات التى توجه إلى القـــوى العظمـــى بمقاومـــة الوحدة العربية .

٤-بمرور الوقت سوف تلتحم القوات العراقيـــة مع الفيلق العربى ليكونوا وحدة قتالية منظمة قادرة على مساعدة القوات الغربيـــة بشـــكل كبير فى مواجهة الجبهة الإيرانية .

٥- من الممكن أن تقـــوم القـــوى العظمـــى باستخدام مسألة دعم الوحدة كورقة مقايضة للاتفاق مع إسرائيل .

أما مساوئ ذلك الخيار فتتمثل فى الآتى [١١٦]:

١- لا يوجد اتفاق هدنة بين العراق وإسرائيل، ويُعد العراقيون من أكثر الشعوب عـــداءً تجاه اليهـــود، وهنـــاك احتماليـــة قويـــة لمعارضة إسرائيل لهذا الدمج، كما إنهـــا سوف تستخدمه كذريعـــة لكســـب أراض إضافية .

٢- سوف يُعارض هذا الأمر بشدة كل مـــن مصر والمملكة العربية السعودية ولبنـــان والزمرة المسيطرة على الجيش السورى، ومن المحتمل وإن لم يكن أمرًا حتميًا، أن يؤدى مثل هذا التحرك إلى تمزيق الوطن العربى إربًا .

الخيـار الثـالـث: إلحـــاق الأردن بســـورية أو العكس[١١٧].

وقد تمثلت مزايا ذلك الخيار فيما يلى :-

١- سوف يؤدى ذلك إلـــى تزايـــد النفـــوذ

[114] – Ibid: P. 985 .

[115] – Ibid: P. 986 .

[116] – Ibid: P. 986 .

[117] – Ibid: P. 987 .

البريطانى فى سورية، حيث أن سورية ستحتاج بكل تأكيد إلى استمرار المساعدات البريطانية للأردن خلال الفترة الأولية من هذا الدمج .

٢- سورية لديها اتفاق هدنة مع إسرائيل، على النقيض من العراق .

٣- سوف تكون معارضة مصر والسعودية أقل شدة تجاه هذا الاندماج، حيث أن الحكومة السورية الحالية متجهة بشكل أوثق تجاههما عن العراق، كما أنها لا تمتلك أى فرصة حاليًا لتهديد هيمنتهما على نطاقاتهما الحالية.

٤- الاندماج مع الفيلق العربى سوف يؤدى إلى تحسين الجيش السورى الضعيف، طالما احتفظ ضباط الفيلق البريطانى بمراكزهم .

أما مساوئ ذلك الخيار فتتمثل فى الآتى:

١- فى حالة استمرار النفوذ البريطانى، قد يتوقع نشوب صدام بين بريطانيا وفرنسا، لاسيما فى ضوء اعتقاد فرنسا أن لديها مركز خاص فى سورية

٢- نظرًا لتبنى سورية موقفًا حادًا تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا، فقد تمتد آثار هذا الموقف إلى الأردن [١١٨].

وبعد تمحيص هذه الخيارات استنتج خبراء السياسة الأمريكية أن الخيار الأول والمتمثل فى "الحفاظ على الوضع الراهن"، يُعد بمثابة أقل الخيارات خطورة، ولن تتكبد الولايات المتحدة وبريطانيا أى خسائر تُذكر إثر هذا الخيار، ومن منطلق المركز الاستراتيجى لبريطانيا فقد تكون الأوضاع الراهنة هى أفضل الحلول، كما أنها سوف تجنب الولايات المتحدة وبريطانيا متاعب محاولة المصالحة بين مصر والسعودية ولبنان وإسرائيل [١١٩].

ومع ذلك بدا للأمريكان أنه لا مفر من تزايد الضغوط فى العراق والأردن وسورية، فيما يتعلق بتوحيد العراق والأردن، أو العراق وسورية والأردن، أو بلدان أخرى أكثر بُعدًا، أو سورية والأردن فقط، لذلك رأت الولايات المتحدة أنه فى حالة تطور مثل ذلك التحرك فلابد من إقرار العديد من الشروط الهامة من أجل الحصول على دعمها هى وبريطانيا لأى اندماج بين الأردن وأى دولة عربية أخرى، وتتمثل تلك الشروط فى الآتى [١٢٠]:

١- التعهد باستمرار كل الالتزامات الدولية للأردن بنية حسنة، وخصوصًا المعاهدة البريطانية الأردنية، واتفاق الهدنة مع إسرائيل، (ما لم ترى أطراف تلك المعاهدات والاتفاقيات أنه من الأفضل للطرفين إعادة التفاوض أو الإبدال باتفاقية أخرى مرضية للطرفين) .

٢- يجب على الدولة الموحدة الجديدة تقديم ضمانات ملائمة بالنوايا غير العدوانية واحترام استقلال وسلامة أراضى كل البلدان المجاورة، ويجب أن يفرض على

---

[118] – Ibid: P. 987 .

[119] – Ibid: P. 988 .

[120] – Ibid: P. 989 .

العراق فى حالة كونها السلطة المهيمنـــة، السعى لإصلاح علاقاتها بمصر والسعودية ولبنان .

على أية حال تحركت الولايـــات المتحـــدة صوب الأردن فى محاولة لاحتوائه مستفيدة من وضع بريطانيا المضطرب فى المنطقة، وبـــدأت الموازين تميل فى اتجاه الولايات المتحدة، تأكـــد ذلك عندما توجه رئيس الوزراء الأردنى "توفيق أبو الهدى" إلى سفير الولايات المتحدة فى الأردن فى ١٩٥١/٧/٣١م، وقـــام بتلخـــيص موقـــف وسياسة حكومته كما يلى[١٢١] :-

١- **الخلافة على العـــرش:** أكـــد رئـــيس الوزراء على أنه سوف يتم اتبـــاع الإجـــراءات الدستورية، وعبر عن ولائه إلى كل من "نـــايف وطلال"، كما أشار بتفاؤل مشوب بالحذر فيمـــا يتعلق بالأحوال الصحية للأخير .

٢-**سورية الكبرى:** أفاد رئيس الوزراء بأن حكومتة لن تستمر فى سياسة الملك "عبدالله" تجاه مشروع سورية الكبرى، كما أعرب عن استيائه الشخصى من هذا المشروع .

٣-**الوضع الاقتصادى:** ذكر رئيس الوزراء أنه ســيطلب مـــن البرلمـــان الأردنـــى قبـــول المساعدات الأمريكية، والتصديق على بـــرامج غوث اللاجئين، والنقطة الرابعة، وقبـــول كافـــة المساعدات المالية الأمريكية؛ لإنقـــاذ الاقتصـــاد الأردنى المتدهور .

٤-**العلاقات مع إسرائيل:** تعهـــد رئـــيس الوزراء باحترام اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، كما أعرب عن أمله فـــى مســـاعدته علـــى طمأنـــة إسرائيل بنواياه الطيبة، فى حين أشار إلـــى أن الأردن لن تواصل سياسة الملك "عبـــدالله" فـــى السعى إلى تسوية ثنائية مع إسرائيل، كما أعلـــن أن الأردن ستنضم إلى أى خطوة جماعية مـــن قبل أى دولة عربية أخرى، أو سوف تتبع قيادة مصر فى التحرك نحو السلام [١٢٢].

ومن خلال هذا الحديث تبين موقف رئيس الوزراء تجاه مشكلات الأردن، فهو عازم علـــى سيادة واستقلال الأردن، ولكنه فى نفس الوقت لا يخشى كسر السياسات الشخصية للملك "عبدالله"، مثل معاداته للجامعة العربية، ومصر على وجه الخصوص، ومسألة سورية الكبرى .

وقد تأثر السفير الأمريكى بشكل إيجابى من موقف رئيس الوزراء الأردنى، والذى طالب فيه بالحفاظ على الاتصالات الشخصية الوثيقـــة وتقديم النصح والمشورة إليه فيما يتعلق بالأمور ذات الاهتمام المشترك، معللاً ذلـــك بأنـــه يعـــد بريطانيا والولايات المتحدة بمثابة حلفاء للأردن فى المقام الأول [١٢٣].

ولا شك أن "أبو الهدى" كان يرغـــب فـــى رسم سياسة جديدة للأردن تقوم على التقارب مع الولايات المتحدة مع عـــدم خســـارة بريطانيـــا والدول العربية .

وكرد فعل لهذه البـــادرة مـــن رئـــيس

---

121 – F.R.U.S : 1951, Vol. V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State, [Amman], July 31, 1951, P. 990 .

122 – Ibid: P. 991 .

123 – F.R.U.S: 1951, Vol. V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State, [Amman], July 31, 1951, P. 991 .

الوزراء الأردنى رأت الولايات المتحدة ضرورة البدء فى التفكير بشأن كيفية الإسهام فى دعم هذا النظام، كما قررت عقد محادثات مع بريطانيا؛ وذلك من أجل التأكد من سياسة بريطانيا المستقبلية تجاه الأردن، وخصوصًا فيما يتعلق باستمرار الدعم المالى للفيلق العربى، واحتمالية توسيع القواعد العسكرية والمعونات الاقتصادية الثنائية؛ مبررة ذلك بتفاؤلها فيما يتعلق باستمرار الأردن كصديق للغرب وعنصر أساسى للاستقرار السياسى والعسكرى بالمنطقة (١٢٤).

ولم يقف العراق مكتوف الأيد إزاء أحداث الأردن، فبعد أن تأكد لديه وقوف بريطانيا ضد اندماج الأردن مع العراق، نجده تحرك عبر مسارين اثنين، الأول: التوجه نحو الولايات المتحدة فى محاولة لكسب موقفها كبديل لبريطانيا، والثانى: مسار الشائعات، لخلق وضع داخلى فى الأردن يُساعده فى تحقيق أهدافه .

وبالنسبة للمسار الأول فقد توجه "شاكر الوادى" –وزير الخارجية العراقى– إلى السفير الأمريكى فى بغداد موضحًا له أن الشعب العراقى وحكومته يؤيدون قيام الوحدة العراقية الأردنية، وبعد اختفاء الملك "عبد الله" من المشهد فإن الشىء الوحيد الذى لا يزال يحافظ على تماسك الأردن هو الفيلق العربى، وهو أداة للسياسة البريطانية، وبمرور الوقت سوف يتزايد الضغط ضد السيطرة والنفوذ البريطانى، وذلك ليس فى الأردن فقط بل فى العراق أيضًا، كما أن الوقت كان يقترب فى الأردن والعراق من أن يتولى العرب زمام الأمور ويتحملوا مسئولية شئونهم، ويمكن تحقيق ذلك بشكل أفضل من خلال وحدة البلدين (١٢٥).

وبالنسبة للمسار الثانى، فبدأ يُشاع فى الأردن بشكل واسع أن مصر تتحرك من أجل استقلال غرب الأردن "الضفة الغربية" بموجب تفويض من الجامعة العربية، كما تتحرك السعودية أيضًا من أجل تقسيم الأردن، بحيث يذهب شمال الأردن إلى سورية، والجزء الجنوبى إلى السعودية، وقد روج العراق لهذه الشائعات بهدف الضغط على السياسيين فى الأردن للتعجيل بالوحدة مع العراق، وقد أثرت هذه الشائعات على الأوضاع السياسية الداخلية فى الأردن (١٢٦).

وقد وقفت الولايات المتحدة مترددة فى اقتراح ما يجب فعله سواء بمفردها أو بالتنسيق مع بريطانيا وفرنسا؛ وذلك خوفًا من أن تقوم القوى المعادية للغرب فى بعض البلدان بانتهاز تلك الفرصة والاحتجاج على التدخل فى الأردن(١٢٧).

وقد أوصت الخارجية الأمريكية بضرورة وقف مؤامرات البلدان المجاورة للأردن باستنكارها والتنديد بها عن طريق تصريحات مشتركة من واشنطن ولندن وباريس، وذلك

---

124 – Ibid: P. 992 .

125 –F.R.U.S: 1951,Vol. V, The Ambassador in Iraq (Crocker) to the Department of State, [Baghdad], August 8, 1951, P. 992 .

126 – Ibid: P. 992 .

127 – F.R.U.S: 1951,Vol. V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State, [Amman], August 10, 1951, P. 993 .

كنتيجة طبيعية للتصريح الثلاثى المعلن فى ٢٥ مايو ١٩٥٠م، بما يعكس بشكل عام أن الـدول الثلاث (بريطانيا، فرنسا، والولايـات المتحـدة) تُعارض أى تغيير فى الأوضاع الراهنة بالشرق الأوسط، ما لم يتم منح الشعوب التى سوف تتأثر بهذا التغيير الفرصة للتعبير بحرية عن رغباتهم فيما يتعلق بهذا التغيير، واعتقـدت الخارجيـة الأمريكية أن دول الشرق الأوسط لن تقدم علـى معارضة مثل هذا التصريح، كما أن مثـل هـذا التصريح قد يؤدى إلى إخماد الشـكوك المثـارة حول التواطؤ البريطانى من أجل وحـدة الأردن مع العراق، وعلى الأقل سـوف يشـجع هـذا التصريح الحكومة الأردنيـة علـى اسـتدعاء الممثلين الدبلوماسيين لديها من أجل التوافق على الأعراف المقبولة والتوقف عن مؤامراتهم ضـد وحدة واستقلال الأردن [١٢٨].

وفى ٦ سبتمبر ١٩٥١م، أدى "طلال" القسم على أن يحترم الدستور فـى وجـود غرفتـى البرلمان، وفى تقريره إلـى وزارة الخارجيـة الأمريكية عن هـذا الحـدث، أشـار السـفير الأمريكى فى الأردن إلى أن الأردن قد اجتازت بنجاح تلك الأزمة الناجمة عـن مقتـل الملـك "عبدالله" ووصلت إلى بر الأمان، إلا إنه لاحـظ وجود سحابتين تلوحان فى الأفق، تتمثل الأولى فى الأزمة الاقتصادية الحادة التـى تمـر بهـا الأردن، وتتمثل الأخرى فى المخاوف مـن أن يقدم أعضاء البرلمان الأردنى على إثارة مسألة إلغاء المعاهدة مع بريطانيـا، وطـرد الضـباط البريطانيين من الفيلق العربى [١٢٩].

وبعيدًا عن تلك العوامل، فقد ذكر السفير أن عوامل استقرار الأردن تحت حكم "طـلال" قـد تستمر إلى حد كبير، وذلك بأن تظل الأردن دولة صديقة لبريطانيا والأنظمة الغربية الديمقراطيـة الأخرى، وأن تظل منطقة فعالـة فـى مقاومـة التوسع الشيوعى بالشرق الأوسط، وكان مؤشر اطمئنـان السـفير هـو إحساسـه باطمئنـان البريطانيين عن أحوال الأردن، "حيـث ذهـب "جلوب" فى إجازة لمـدة شـهر، كمـا توجـه "الكساندر كير كبرايد" –السفير البريطانى فـى الأردن– إلى الصيد فى العقبة لعـدة أسـابيع"، ومن المعروف أن هذان الشخصان كانا يُعـدان صانعى السياسة الأردنيـة فـى عهـد الملـك "عبدالله"[١٣٠].

خاتمـــة:

– **اختلف** وضع الأردن فى المشـرق العربـى خلال هذه المرحلة عما كان عليـه خـلال المرحلة السابقة، فبينما كان خـلال الفتـرة الزمنية من عام ١٩٤٣م إلى عـام ١٩٥١م، يقود نهجًا سياسيًا هدفه الأساسى هو الحفاظ على المركز القيادى فـى مسـيرة الوحـدة السورية المنشودة، إذا به ينهج نهجًا جديدًا، إذ تخلى عن ذلك المطلب التاريخى وتقوقـع ضمن إطاره الإقليمى، وأصبح هدفًا لأطماع الدول المجاورة له .

---

[128] – Ibid: P. 994 .

[129] – F.R.U.S: 1951,Vol. V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State, [Amman], September 20, 1951, P. 994 .

[130] – Ibid: P. 996 .

- **لقد** ترك موت الملك "عبد الله" فراغاً سياسيًا لم يكن الأمير "نايف" الوصى على العرش بقادر على ملئه، وهذا الفراغ أتاح بدوره فرصة أمام "توفيق أبو الهدى" -رئيس الوزراء- كى يمارس المزيد من السلطة، ولم يقتصر هذا الوضع على عهد وصاية الأمير "نايف"، بل استمر طيلة الفترة التى قضاها "طلال" متربعًا على العرش، بحيث أضحت قوة رئيس الوزراء وبات مركزه إحدى الصفات المميزة لتلك الفترة من تاريخ الأردن .
- **على الرغم** من تأييد بعض الأوساط الرسمية والشعبية فى الأردن لوحدة الأردن مع العراق، إلا أن الحكومة العراقية لم تفلح فى اتخاذ أى خطوة جادة لتحقيق هذا الهدف؛ وسبب ذلك هو الموقف البريطانى المعارض ؛ وكان "توفيق أبو الهدى" -رئيس وزراء الأردن- والذى بلغ درجة من القوة والنفوذ السياسى داخليًا جراء ثقة السياسة البريطانية فيه قد التزم جانب المعارضة لمشروع ضم الأردن للعراق، وحاول استمالة بعض السياسيين الأردنيين بالإغراء والتهديد فيما إذا أصروا على الوحدة مع العراق .
- **رأت** بريطانيا أن الاختفاء المفاجىء للملك "عبد الله" من المشهد العام -وهو من كانت تعتمد عليه بشكل كبير فيما يتعلق بسياستها فى الوطن العربى- سوف يتسبب فى تداعيات خطيرة على جميع الأحوال، فبالنسبة لها لم يتم القضاء على مجرد حاكم عربى عادى، ولكنه كان أقوى حليف لها فى المنطقة.
- **لقد** كانت الأردن البوتقة التى انصبت فيها أهداف السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، وتجسد ذلك فى حرص بريطانيا الدائم على أمنه واستقراره باعتباره كيانًا أوجدته هى؛ لذلك رأت بريطانيا أن مسألة الأردن لا تتوقف على مجرد تقرير أيهما أفضل الوحدة ما بين العراق والأردن، أم بقاء الأردن دولة مستقلة، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية عدم قدرة الأردن على الحفاظ على استقلاليتها، وبدا للبريطانيين ثلاثة عوامل رأوا أنها قد تمكنهم من الحفاظ على الأردن كدولة مستقلة وصديقة دون وجود الملك "عبدالله"، وتمثلت هذه العوامل فى الآتى:- (أ) استمرار تواجد "كيركبرايد" و "غلوب" فى عملهما فى الأردن، (ب) استمرار الدعم المقدم من الحكومة البريطانية، (ج) الفيلق العربى .
- **لم تتوفر** لدى "طلال" القناعة التامة بقبول مبدأ العلاج والخضوع للإرشادات الطبية، وذلك في الوقت الذى كان الأمل شديدًا بإمكانية التغلب عليه والشفاء منه عندما كان هذا المرض لا يزال في بداية أمره، وقد يكون له العذر في اتخاذ هذا الموقف بسبب ما يعانيه من هذا المرض، إلا أن الملومين في هذا هم أقرب الناس إليه، فهم الذين لم يأخذوا العناية بالأمر كما يجب، وعليه فإن هؤلاء هم المسؤولون الذين تقع عليهم المسؤولية،

وبذلك تكون الحكومة الأردنية –متضامنة مع بريطانيا– قد جانبت الحقيقة عندما زعمت شفاء "طلال" من مرضه، وأنه ليس هناك أى مانع صحى أو دستورى يحول بينه وبين ممارسة حقه في الحكم على اعتبار أنه الوريث الشرعى له .

– **استطاعت** الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض وجودها على الأردن منذ هذا التاريخ ومارست ضغوطها لتحصل على اتفاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية تعطى للولايات المتحدة الهيمنة المتساوية مع بريطانيا على الأردن، على الرغم من حرصها فى بداية الخمسينيات على أن لا تظهر بمظهر الدولة المستعمرة التى تريد إخراج بريطانيا لتحل مكانها، حيث أشار آيزنهاور إلى ذلك فى مذكراته بقوله "لم نكن نرغب بإزالة النفوذ البريطانى بالرغم من اتهام البريطانيين لنا بذلك، وبالرغم من المصالح الأمريكية فى المنطقة، كنا نشعر بأنه ينبغى على بريطانيا أن تستمر فى اتخاذ مسؤوليتها الرئيسية نحو استقرار المنطقة" .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

١– غير المنشورة "محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة"

أ– الوثائق العربية .

الخارجية المصرية الأرشيف السرى الجديد

رقم الفيلم	المحفظة	كود الملف	عنوان الملف
٣٣٣	٣٦٦	٠٤٠٩٢٥ــ ٠٠٧٨	التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بعمان ١٩٤٧– ١٩٥٢م

ب– الوثائق الأجنبية غير المنشورة

وثائق الخارجية البريطانية Foreign Office

F.O. [816/177], Minute by Sir T. Rapp, 24 May 1952, 'Conversation with Ahmed Bey Tukan at Jerusalem, 23 May 1952' .

==========

F.O. [816/180], No. 279, Telegram from Secretary of State for Foreign Affairs (London) to Amman, 10 June 1952 .

==========

F.O. [371/91703], Mr H. Morrison to Sir J. Troutbeck, 14 August 1951, "Conversation between Secretary of State and the Regent of Iraq, Relationship between Iraq and Jordan" .

==========

F.O. [371/91789], Sir A. Kirkbride (Amman) to Mr G.Furlonge (Foreign Office), 25 July 1951.

F.O. [371/91789], Sir A. Kirkbride (Amman) to Mr G.Furlonge (Foreign Office), 27 July 1951.

F.O. [371/91789], Telegram from Sir A. Kirkbride, Amman, to Foreign Office, London, 27 July 1951.

F.O. [371/91789], Telegram from Sir A. Kirkbride, Amman, to Foreign Office, London, 9 November 1951.

==========

F.O. [371/91797], Foreign Office minute, Eastern Department, 21 July 1951, Proposal that Faisal II become King Abdullah's heir .

F.O. [371/91797], No. 720, Telegram from Foreign Office, London to Baghdad, 22 July 1951 .

1952, with enclosure: memorandum by Hazza Mejali, 19 May 1952 .

==========

F.O. [371/98865], Sir J. Troutbeck (Bagdad) to Sir J. Bowker (Foreign Office), 31 December 1951.

F.O. [371/98865], Sir J. Troutbeck (Bagdad) to Sir J. Bowker (Foreign Office), 17 January 1952.

F.O. [371/98865], No. 29, Sir J. Troutbeck (British Embassy, Bagdad) to Mr A. Eden (Foreign Office), 21 February 1952.

F.O. [371/98865], Sir J. Troutbeck (British Embassy, Bagdad) to Sir J. Bowker (Foreign Office, London), 8 April 1952.

F.O. [371/98865], Minutes by Sir J. Bowker, Sir W. Strang and Mr A. Eden, (Iraq- Jordan relations), 3,5,6 May 1952 .

==========

F.O. [371/98866], Mr G. Furlonge (Amman) to Sir J. Bowker (Foreign Office), 5 June, 1952.

F.O. [371/98866], No. 438, Telegram from Baghdad to Foreign Office, 6 June 1952 .

F.O. [371/98866], No. 438, Telegram from Baghdad to Foreign Office, 10 June 1952 .

F.O. [371/98866], No. 74, Mr D. Riches (British Embassy, Jedda) to Mr A. Eden (Foreign Office, London), 11 June, 1952.

==========

F.O. [371/98867], Memorandum handed to British Legation, Amman, by Jordan Minister, the union project and Queen Zein, 18 June 1952 .

See also Report by J.C. Wardrop, 28 June 1952, "Relations between Jordan and Iraq, Iraq response to crisis in Jordan" .

See also Mr G.W. Furlonge, Amman, to Sir J. Bowker, London, 30 July 1952, reporting opinion of Jordanian Prime Minister on the Regent of Iraq .

==========

F.O. [371/98900], Mr G. Furlonge to Mr A.Eden, "Summary of events leading up to the departure of King Talal from Jordan" 22 May 1952

F.O. [371/98900], No.425, Telegram from Baghdad to Foreign Office, 2 June 1952 .

F.O. [371/91797], No. 253,Telegram from Sir A. Kirkbride, Amman, to Foreign Office, London, 24 July 1951.

F.O. [371/91797], No, 274, Telegram from Sir A. Kirkbride, Amman, to Foreign Office, London, 25 July 1951 .

F.O. [371/91797], NO. 746, Sir O.Franks, Washington, to Foreign Office, London, 26 July 1951 .

F.O. [371/91797], No. 612, Telegram from Baghdad to Foreign Office, London, 30 July 1951, with minutes by Mr J. Hunter and Mr J. Wardrop, 3 August 1951.

F.O. [371/91797], No. 619, Extract from telegram from British Embassy, 'Baghdad' to Foreign Office, 'London', 2 August 1951, Iraqi public opinion to proposed union .

==========

F.O. [371/91798], Sir J. Troutbeck (British Embassy, Bagdad) to Mr G.Furlonge (Foreign Office), 25 August 1951.

F.O. [371/91798], Mr D. Riches (British Embassy, Jedda) to Mr H. Morrison (Foreign Office, London), 3 September, 1951.

Ibid: minute by Mr E. Davies on his conversation with M. Elath, (British Legation, Tel Aviv), 3 September, 1951.

Ibid: Mr J. Chadwick (British Legation, Tel Aviv), to Mr G . Furlonge (Foreign Office, London) , 18 September 1951 .

F.O. [371/91798], No. 141, Sir A. Kirkbride, Amman, to Mr. Younger, London, 19 September 1951, Proposed federation between Iraq and Jordan .

F.O.[371/91798], No. 58, Telegram from Amman to Foreign Office, 9 November 1951 .

==========

F.O. [371/98245], Mr G. Furlonge (British Legation, Amman) to Mr A. Ross (London), 10 March 1952.

F.O. [371/98245], Sir J. Troutbeck (British Embassy, Bagdad) to Sir J. Bowker (Foreign Office), 8 April 1952 .

==========

F.O. [371/98859], Mr G. Furlonge (Amman) to Mr A. Ross (Foreign Office), 29 May

F.O. [371/98900] , No. 258,Telegram from Foreign Office to Amman, 3 June 1952 .
==========
F.O. [371/98901] , No. 231, Telegram from Amman to Foreign Office, 4 June 1952
==========
F.O. [371/98902], Article from the New York Herald Tribune, 9 June 1952, "Jordan Queen, Crown Prince hide from King in Switzerland" .
==========
F.O. [371/98903], Article from The Times, 3 July 1952, 'King Talal back in Amman' .
F.O. [371/98903], Mr G. Furlonge (Amman) to Sir J. Bowker (Foreign Office, London), 7 August 1952.
==========
F.O. [371/98906], No. 365, Telegram from Amman to Foreign Office, 5 August 1952 .
F.O. [371/98906], No. 375, Telegram from Amman to Foreign Office, 6 August 1952 .
F.O. [371/98906], Mr G. Furlonge (Amman) to Foreign Office, "London", 7 August 1952
F.O. [371/98906], No. 389, Telegram from Amman to Foreign Office, 12 August 1952.
==========
F.O. [371/98908], No. 102, Mr G. Furlonge (Amman) to Secretary of State for Foreign Affairs, 28 August 1952.
==========

٢- الوثائق المنشورة

ا/ الوثائق العربية

الدستور الأردنى مع جميع تعديلاته، مطبوعات مجلس الأمة الأردنى، عمان، ١٩٨٦م .

ب/ الوثائق الأجنبية .

الوثائق الأمريكية Foreign Relations of The United States

F.R.U.S: 1951, Vol. V, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern South Asian, and African Affairs (Mc Ghee) to the Secretary of State, [Washington], July 20, 1951.
F.R.U.S: 1951, Vol, V, Paper Prepared in the Office of Near Eastern Affairs for Discussion by the Policy Planning Staff, [Washington], July 24, 1951 .
F.R.U.S : 1951, Vol. V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State, [Amman], July 31, 1951 .
F.R.U.S: 1951,Vol. V, The Ambassador in Iraq (Crocker) to the Department of State, [Baghdad], August 8, 1951 .
F.R.U.S: 1951,Vol. V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State, [Amman], August 10, 1951 .
F.R.U.S: 1951,Vol, V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State, [Amman], September 20, 1951.

ثانيًا المذكرات الشخصية ٠

الحسين بن طلال: مهنتى كملك، أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة غازى غويل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩م .

محمد حسن سلمان: صفحات من حياة محمد حسن سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٥م.

ممدوح رضا: مذكرات الملك طلال، شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩١م .

هزاع المجالى: قراءة فى سيرته وتجربته، وقائع الندوة التى نظمها المركز الأردنى للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة الأردنية مع المذكرات، المركز الأردنى للدراسات والمعلومات، عمان، ١٩٩٦م .

ثالثًا المراجع العربية ٠

ايمان ناصر موسى: هزاع المجالى ودوره فى السياسة الأردنية ١٩٤٨-١٩٦٠م، مطابع وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م.

خالد صبحى أحمد: السياسة الخارجية العراقية بين ١٩٤٥-١٩٥٣م، ط١، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٦م .

سهيلا سليمان الشلبى: العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١- ١٩٦٧م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م

عباس مراد: الدور السياسى للجيش الأردنى ١٩٢١/١٩٧٣م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣م .

عبد المجيد الشناق: التاريخ السياسى للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٦م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦م.

على محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧م، دار النهار، بيروت ١٩٧١م .

على محمد سعادة: الاغتيال السياسى فى الأردن، المكتبة الوطنية، عمان، ١٩٩٩م .

فاروق نواف : تاريخ الجيش العربى الأردنى ١٩٢١-١٩٦٧م، الناشر المؤلف، عمان، ١٩٨٩م .

محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩م .

ممدوح عارف الروسان: العراق وقضايا الشرق العربى القومية ١٩٤١- ١٩٥٨م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩م

منيب الماضى، سليمان موسى: تاريخ الأردن فى القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، ط١، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٥٩م

ناصر الدين النشاشيبى: ماذا جرى فى الشرق الأوسط، ط٢، منشورات المكتب التجارى، بيروت، ١٩٦٢م

رابعًا المراجع المعربة٠

جورج لنشوفسكى: الشرق الأوسط فى الشئون العالمية، ج٢، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٦٤م.

جيمس موريس: الملوك الهاشميون، ترجمة يوسف المقدادى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٩م .

خامسًا الرسائل الجامعية ٠

أ/ رسائل الماجستير

أحمود حرب بشير: الحياة النيابية فى المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٢٩-١٩٦٧م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٦م .

عبد السلام خليفة سليم: العلاقات السياسية الأردنية العراقية ١٩٢١- ١٩٥٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٨٧م .

منصور سالم مسلم: العلاقات الأردنية

العراقية بين القطرية والإقليمية ١٩٤٢–١٩٥٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهـد البحـوث والدراسات العربية، جامعـة الـدول العربيـة، ١٩٩٥م .

ب/ رسائل الدكتوراه

حسن عيد ريان: دور إمارة شرق الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩–١٩٥١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م .

سيد صابر على: تطور الحركة الوطنية فى الأردن ١٩٤٨–١٩٥٧م، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب جامعة المنيا، ١٩٩٠م .

غانم محمد صالح: العراق والوحدة العربية ١٩٣٩–١٩٥٨م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م

سادسًا المراجع الأجنبية .

Anne Sinai Allenpollack: The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank, New York, 1977 .

John Bagot Glubb: A Soldier with the Arabs, First American Edition, Harper and Brothers, New York, 1957.

Waldemar J. Gallman: Iraq under General Nuri, My Rocolloctions of Nuri al Said (1945-1958), Baltimoro The John Hopkins Press, 1964

Horris, George: Jordan It's People it's Society it's Culture, Grave press, New York, 1958

سابعًا الدوريات .

١– الدوريات الأجنبية

Middle Eastern Affairs, Vol. VIII, No. 6, June- July, 1957.